شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

مجلة

رابطة الاقتصاديين الإلكترونية

Journal of the Economists Association

اقتصادية شهرية تصدر عن رابطة الاقتصاديين

مجلة 2022م

العدد 0 يناير

الجمهورية اليمنية ـ عدن

https://www.facebook.com/107194314898407/

economista.967@gmail.com

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملفسي رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم نائب رئيس التحرير

صالح القملي. سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

- أ. صالح علي الجفري
- د. بثينة السقاف
- د. نهال علي عكبور
- أ.هلال عبدالله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:

- أ.د ليبيا عبود باحويرث.
- فضل علي مبارك.
- د. حاتم علي باسرده

محتويات العدد:

- من نحن
- رابطة الاقتصاديين شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد
- رابطة الاقتصاديين .... د/ ياسين سعيد نعمان
- شخصية اقتصادية .... أبو بكر باعبيد رئيس الغرفة التجارية عدن
- ملخص مصفوفة أولويات السياسات والإجراءات العاجلة للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية
- التطورات الاقتصادية لأسعار الصرف لشهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢١
- قرار تعويم الريال اليمني ... ما له وما عليه ها
- القرارات السياسية ، والإدارية في إدارة الأزمة الاقتصادية .. أزمات ، وإخفاقات متوالية
- قراءة في مزاد بيع الدولار: هل حقق المزاد أهدافه المعلنة؟
- تطورات أسعار السلع في شهر ديسمبر ٢٠٢١
- الحرب في اليمن هل تتحول إلى صراع الموارد
- دور الدبلوماسية الاقتصادية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية
- رواندا الأمل المنبعث من ركام الحروب

الافتتاحية:

بسم الله ، عليه نتوكل وبه نستعين، نحمده سبحانه كما ينبغي أن يحمد ، ونصلي ونسلم على رسوله محمد وعلى آله وصحبه والتابعين... وبعد

هاهي رابطة الاقتصاديين تخطو خطوة جديدة في مسارها الطموح؛ لتضع بين أيديكم، وأمام ناظريكم، مجلتها الإلكترونية، لتفتح بذلك آفاقًا واسعة في مستقبل نشاطها، وبما يجسد أهدافها المرسومة المتطلعة للريادة.

يحتوي العدد صفر من المجلة على التعريف بالرابطة وأهم أعمالها ، وأخبار الرابطة ، و شخصية اقتصادية محلية ، وقراءة وتحليل في التطورات الاقتصادية المحلية ، وتقرير حول تطورات أسعار الصرف لشهر ديسمبر لعام ٢٠٢١م، وتقرير حول أسعار السلع الأساسية لشهر ديسمبر ٢٠٢١م، ومقالات اقتصادية ، وأخيرًا تجارب اقتصادية ناجحة ، بالإضافة لإعلانات دعائية توزعت على صفحات المجلة - على أن يضاف لذلك فقرات أخرى في الأعداد القادمة - ونرجو أن يجد فيها القُراء الكرام ما يفيدهم وينفعهم في إثراء معلوماتهم، ويزيدهم بصيرة ومعرفة من خلال المواضيع التي سوف تتناولها المجلة في الشأن الاقتصادي.

ونأمل من القُراء الكرام دعمها وإثرائها بمشاركاتهم، مقترحاتهم، وإعلاناتكم؛ لكي يكتب لها النجاح والاستمرار، وتتمكن من القيام بدورها التنويري.

ختامًا نسأل الله أن يأخذ بإيدينا لنجاح هذه التجربة، وأن نستمر بإصدار الأعداد القادمة وفقًا لما هو مخطط له ومدروس ، إنه سميع مجيب الدعاء.

ومن الله التوفيق وهو المستعان.

هيئة التحرير

من نحن؟

أولا: نبذة عن التأسيس

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملفسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين أنضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤليين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين. وبانتظار التأسيس الرسمي للرابطة بعد استكمال العمل مع الجهات الحكومية المعنية.

ثانيا الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

ثالثا الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

الأهداف

- تأسيس شكل جديد للشراكة المجتمعية بين القطاع الخاص ومسؤولين تنفيذيين من القطاع العام وأكاديميين متخصصين في مجال الاقتصاد.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية و تقديم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة
اقتصادية ملائمة.
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية.
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية .
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات
المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال .
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة.
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية و دولية.
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والإجراءات والقوانين المنظمة لنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال.
- تقديم الاستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم.
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.
- إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة.

السمو
ALSMO

رابطة الاقتصاديين
ECONOMISTS ASSOCIATION
الشراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن - عدن - المنصورة - شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 739056110 +967 714508888 +967 711020620 +967 02-359155 +967 02-356894

+967 770640001 +967 737804455 +967 770640005 taibataden.sales@gmail.com

فرع يافع Yafea branch

اليمن - يافع - سوق ١٤ أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET

+967 773377998 +967 716154886 +967 735629227

فرع سيئون Seiyun branch

اليمن - حضرموت - سيئون - شارع السينما مقابل تليمن
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CINEMA ST. OPPO. TELEYEMEN

+967 774477988

فرع المكلا Al-Mukalla branch

اليمن - حضرموت - المكلا - فوه - الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - FUWWAH - MAIN ST.

+967 774422991

www.taibataden.com

طيبات
طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT

TaibatAdenTrading

الشراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد
نقابة الاقتصاديين
ECONOMISTS ASSOCIATION

طبيعي أطيب مذاق

Made in Oman

عماني المنشأ

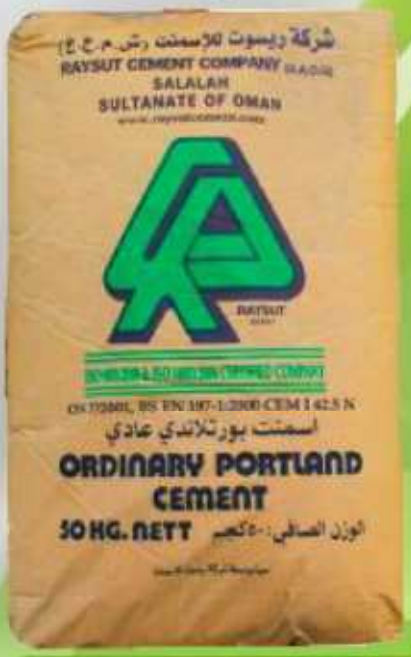

المكلا ريسوت للإسمنت

Raysut Cement Mukalla

عدن - خورمكسر

02- 272222

شركة المكلا ريسوت للتجارة و الصناعة

الرابطة الاقتصاديين
ECONOMISTS ASSOCIATION
شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

أخبار الرابطة:

رابطة الاقتصاديين شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد:

صالح القملي

منذ اللحظة الأولى بعد تأسيس رابطة الاقتصادين في أبريل من العام ٢٠٢١م، بدأت الرابطة بمهامها، حيث نظمت أول حلقاتها النقاشية عبر شبكة الإنترنت "الوتساب" والتي كانت بعنوان" تدهور سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية – الأسباب والحلول المتاحة" وقد تضمنت حلقة النقاش عدة محاور أهمها: أسباب تراجع أسعار صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، وثاني المحاور التي تم مناقشتها فوراق سعر الصرف بين عدن وصنعاء والمكلا، والمحور الأخير تمثل في الحلول المتاحة لضمان عدم انهيار سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، شارك في النقاش مجموعة من المختصين والخبراء الاقتصاديين وهيئات حكومية ورجال أعمال، وبعد الانتهاء من استخلاص نتائج الحقلة النقاشية الأولى، وتوزيعها على الجهات المختصة.

بدأت الرابطة بتنظيم حلقة النقاش الثانية وتحديد محاور الحلقة والتي استهدفت قطاع الاستيراد ومشاكله، حيث عنونت الحلقة بـ: "صعوبات الاستيراد وارتفاع أسعار السلع الأساسية في ظروف الحرب"، وقد تمحورت الحلقة حول أربعة محاور، المحور الاول: صعوبة الاستيراد والتصدير، والمحور الثاني: ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والمحور الثالث: تنظيم العلاقة بين الغرفة التجارية ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية والبنك المركزي، أما المحور الرابع فقد تضمن الحلول المقترحة، وبعد عدة مناقشات تم استخلاص نتائج الحلقة وتقديمها للجهات الحكومية، كما تم نشرها في صفحة الرابطة على الفيسبوك التي تم إنشائها لتواكب نشاط الرابطة اعلامياً.

بعد ذلك أهتمت الرابطة بقطاع الكهرباء والمشاكل التي تكتنف هذا القطاع فخصصت حلقة نقاشية بعنوان: "أزمة الطاقة الكهربائية وتداعياتها الاقتصادية"، وقد تكونت الحلقة النقاشية من عدة محاور كان المحور الأول فيها: ملامح أزمة الطاقة الكهربائية وتداعياتها الاقتصادية، والمحور الثاني: رؤية مستقبلية بالحلول والمقترحات لحل مشكلة الكهرباء بالبلد، أما المحور الثالث فقد تناولت فيه: البدائل الممكنة للطاقة الكهربائية المتجددة والنظيفة ودور الاستثمار الخاص في حل

أزمة
الكهرباء في اليمن، وقد شارك في الحلقة
المختصون وبعض الخبراء في مجال الطاقة والكهرباء، وبعد أن تم
استخلاص النتائج والتوصيات وتقديم بعض المقترحات والحلول فيما يتعلق
بمشاكل الكهرباء، تم تقديم النتائج للجهات المختصة في الدولة.

ونتيجة للظروف الاقتصادية المتدهورة وتنامي معدلات الفقر في البلاد، خصصت الرابطة حلقة نقاشية تناولت فيها الفقر وأسبابه والآثار المترتبة عليه تحت عنوان: "الفقر في ظروف الحرب وأهمية السلام وإعادة الاعمار" وفيها ثلاثة محاور، المحور الأول: الوضع الإنساني ومؤشرات الفقر، والمحور الثاني: أسباب زيادة الفقر في اليمن، والمحور الثالث: السلام وإعادة الاعمار أساس الحد من الفقر ومعافاة الاقتصاد.

وبعد القرارات التي أتخذها البنك المركزي عدن والحكومة والمتعلقة فيما يخص معالجة التشوهات السعرية بالعملة الوطنية ومعالجة حالة الانقسام بالسوق الاقتصادية الصادرة بتاريخ: ٢٩-يوليو- ٢٠٢١م، عمدت رابطة الاقتصاديين إلى تخصيص حلقة نقاش تتناول هذه القرارات وما يمكن أن يترتب عليها، وقد كان عنوان الحلقة " قراءات متعمقة حول قرارات الحكومة والبنك المركزي وتأثيرهما المتوقعة" وتضمنت ثلاثة محاور، المحور الأول: قرارت الحكومة والبنك المركزي وأهدافها المعلنة، والمحور الثاني: ردود الأفعال في المناطق الخاضعة لسلطة صنعاء الغير معترف بها دولياً، أما المحور الأخير فقد تناول الآثار المتوقعة لقرارات الحكومة والبنك المركزي، حيث عقدت عدة حلقات نقاشية بهذا الموضوع وقررت إقامة ورشة علمية حول ذلك، وقد أقيمت أول ورشة نظمتها رابطة الاقتصادين وبرعاية كل من البنك المركزي اليمني والبنك الأهلي اليمني وشركة طيبات عدن، وذلك بتاريخ: ١٨ سبتمبر ٢٠٢١م، وبحضور العديد من الجهات الحكومية والجهات الخاصة ورجال الأعمال، كما حضر الورشة ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وكانت بعنوان:" قراءات متعمقة لقرارات الحكومة والبنك المركزي وآثارها المتوقعة. وقد تم نشر مخرجات الورشة وتسليمها للجهات الحكومية المختصة ورئيس الحكومة.

في تاريخ: ٢٦ سبتمبر ٢٠٢١م عقدت رابطة الاقتصاديين لقاء مع ممثلي الأمم المتحدة في مقر برنامج الامم المتحدة الإنمائي (UNPP) والذي حضرته السيدة "كريس جونسون" نائب المفوض الأممي في اليمن للشؤون الاقتصادية، والسيد " ديجو زوريلا" نائب منسق الشؤون الإنسانية في اليمن، وقد ناقش ممثلو الأمم المتحدة مع هيئة إشراف رابطة الاقتصاديين حول الرؤية الإستراتيجية للرابطة، والأفكار التي تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوفير التمويل اللازم وآليات دعم الإنتاج والزراعة.

بعد ذلك نظمت الرابطة الحلقة النقاشية السادسة والتي تمحورت حول: "مصفوفة الأولويات والسياسات والإجراءات العاجلة للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية في المناطق المحررة"، شملت عدة محاور رئيسية كان المحور الأول في الحلقة يناقش الأسس والحيثيات والمنطلقات، والمحور الثاني ناقش السياسات الاقتصادية، أما المحور الثالث قد خصص للإجراءات التنفيذية المستخلصة من الحلقة، وقد نظمت الرابطة بالشراكة مع مركز حقوق الإنسان ورشة عمل لمناقشة مخرجات الحلقة السادسة، وقد حضر الورشة العديد من الشخصيات الاقتصادية والجهات الحكومية وبعض الخبراء والأكاديميين الاقتصاديين.

حرصت رابطة الاقتصاديين على استكمال إجراءات التأسيس وفقًا للأطر القانونية فعمدت لعمل النظام الأساسي للرابطة، وصياغة الدليل المالي والإداري للرابطة كما تم إعداد الهيكل التنظيمي والإداري للرابطة، وأخيرًا تم تشكيل فريق عمل يتبع الرابطة، من مهامه رصد أسعار الصرف اليومية في السوق المحلية وعمل تحليل لها، وقد بدأ الفريق بممارسة مهامه ابتداء من تاريخ: ١٣ نوفمبر ٢٠٢١م، أيضاً تم تشكيل فريق لرصد أسعار السلع الاستهلاكية في مدينة عدن، ورصد الفوارق السعرية بين مختلف مناطق المحافظة - عدن ، حيث بدأت عملها بداية شهر ديسمبر من العام الحالي، كما تم الاعتماد على إصدار مجلة رابطة الاقتصاديين ليكون العدد (صفر) بداية العام ٢٠٢٢م.

رابطة الاقتصاديين

د.ياسين سعيد نعمان

في الظروف الصعبة، كالتي يمر بها اليمن، يصبح من الضرورة بمكان أن تتماسك القوى المجتمعية في مواجهة التحديات، متجاوزة انتماءاتها السياسية وخلافاتها، وتنشغل بالهمّ العام عبر مكونات تعمل في مجال تخصصها وتقيم فيما بينها نقاشات تتسم بالجدية حول المشكلات المختلفة ومستجداتها على كافة الأصعدة.

وفي هذا السياق تكونت " رابطة الإقتصاديين" من أساتذة جامعة ومتخصصين في مجال الاقتصاد والمال ورجال الأعمال، وبدأت بنقاشات تابعت جانبًا منها، ورأيت أن أقترح على الحكومة أن تتابع هذه النقاشات على ما بها من تحليلات تتسم بقدر وافر من المعرفة، ناهيك عما تتضمنه من تلخيص لأبرز مقترحات المعالجة لبعض المشكلات.

ستفتح مثل هذه النقاشات الجادة أمام الحكومة أكثر من نافذة لمواجهة كثير من التحديات، ومثلها يمكن أن تتشكل مجموعات متخصصة في مجالات أخرى.

شخصية اقتصادية:

الأستاذ / أبوبكر سالم باعبيد

رئيس الغرفة التجارية الصناعية / عدن

نائب رئيس الإتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية.

مولده:

من مواليد عام ١٩٥٩م بمدينة شبام محافظة حضرموت من عائلة تجارية معروفة في اليمن والخارج ومقيم في خور مكسر محافظة عدن.

دراسته

الإبتدائية والإعدادية والثانوية في مدارس حضرموت وعدن ١٩٦٦/١٩٧٨م.

دبلوم عالي في الاقتصاد والإدارة.

شهادة الدكتوراه الفخرية في العلوم الإدارية والاقتصادية من الأكاديمية الأمريكية الدولية /٢٠١٩م

ملف المهام الإدارية والعملية

شغل عددًا من المناصب القيادية أبرزها:

عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية / عدن ٢٠٠٧م

رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية / عدن منذ ٢٠١٦م.

نائب رئيس الإتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية.

رئيس تكتل القطاع الخاص اليمني حتى تاريخه.

عضو المجلس الأعلى للجامعات اليمنية.

عضو مجلس الإدارة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

عضو مجلس الإدارة في المؤسسة العامة لنقل البري.

عضو مجلس الإدارة في المؤسسة المحلية للمياه / عدن

رئيس مجلس أمناء بنك الطعام اليمني/ عدن.

أمين عام مجلس أمناء المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان / عدن.

رئيس مجلس أمناء بنك الدواء / عدن

عضو مجالس إدارة صندوق النظافة/عدن.

نائب رئيس مجلس عدن الأهلي في محافظة عدن.

عضو سابق في الهيئة الخيرية لتعليم القران الكريم / عدن

شارك في العديد من الندوات والفعاليات والمؤتمرات الداخلية والخارجية.

يتكلم اللغة الإنجليزية، وتحصل على عدد من الدورات في عدد من الدول العربية والأجنبية منها أمريكا وإيطاليا في مجالات اللغة والإدارة والتسويق.تجمعه علاقات واسعة بعدد من التجار ورجال الأعمال والعاملين في الشأن العام.

خبرة تمتد لأكثر من ٣٠ سنة في العمل القيادي في القطاع الخاص وقطاع العمل العام.

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

في المهجر عمل في وظائف إدارية وأنشطة تجارية خاصة ،ثم صاحب معرض سيارات في أبو ظبي / الإمارات العربية المتحدة للفترة ١٩٨٠-١٩٩٥م

صاحب معرض العائلة التجاري بكريتر / عدن ١٩٩٥-١٩٩٧م

أسس شركة أعمار للخرسانة الجاهزة والمقاولات بعدن ١٩٩٧-٢٠١١م.

صاحب مؤسسة أبو بكر باعبيد لتجارة.

نشاط ومهام الغرفة التجارية الصناعية / عدن

الغرف التجارية الصناعية منظمة اقتصادية مهنية تعمل على تنظيم ورعاية المصالح التجارية والصناعية وتطويرها وتمثيلها لدى كافة الجهات ، والدفاع عن مصالح أعضائها وإقامة العلاقات مع الغرف التجارية الخارجية ، ومع كافة المنظمات ذات الصلة بأعمال الغرف وأهدافها، وللغرفة إجراء الإتصالات بالجهات المختصة المحلية والخارجية، وذلك لبحث ودراسة الأمور المتعلقة بالتجارة والصناعة ولطلب البيانات والمعلومات التي تهمها في مجال اختصاصاتها وغير ذلك من الأعمال التي تدخل في مهام الغرف، مارست الغرف التجارية الصناعية وعلى وجه التحديد الإختصاصات الآتية:

١.دراسة وإبداء الرأي في المعلومات والبيانات الإحصائية التجارية والصناعية التي تزودها بها الجهات الحكومية المختصة بالإحصاء وتبويبها ونشرها وإمداد الوسط التجاري والصناعي والدوائر المهتمة بها ،مع تقديم المقترحات التي تساهم في رسم السياسة الاقتصادية في الجمهورية.

٢. العمل على تشجيع واجتذاب رأس المال الوطني ورؤوس الأموال العربية والأجنبية، والتنسيق بين المؤسسات المحلية والعربية والأجنبية لإقامة مشاريع تنموية وتبادل الخبرات وفقًا لخطة التنمية الاقتصادية.

٣.المشاركة الفعلية في أعمال اللجان الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة في رسم السياسة الاقتصادية العامة في إطار دائرة اختصاصها.

الكفالات.

٨. تسجيل التجار والصناعيين وتصنيفهم،ومنحهم الشهادات وبطاقات العضوية التي تثبت صفتهم التجارية ودرجتها.

٩.توثيق العقود والإتفاقيات بين الشركات الأجنبية والقطاع التجاري والصناعي في الجمهورية.

١٠.إصدار الصحف والمجلات والنشرات الدورية والإحصائيات والبيانات والتقارير التي تهدف إلى توفير المعلومات والتعريف بالنشاط التجاري والصناعي في الجمهورية وتوعية التجار والصناعيين بالقوانين والقرارات الحكومية وحثهم على الإلتزام بها.

١١. إعداد الدراسات والمقترحات التي تكفل حماية وتطوير وتنظيم المنتجات المحلية وتقديمها إلى الجهات المختصة.

١٢. تزويد المحاكم بالمعلومات المتعلقة بالعادات والأعراف السائدة في المعاملات التجارية والصناعية عند طلبها.

١٣. تسجيل الأحكام التي تصدرها لجان التحكيم في الغرف وتزويد المحاكم بصورة منها إذا طلب منها ذلك.

١٤.إقامة المحاضرات والندوات الخاصة بالتنمية الاقتصادية؛ ولتحسين أداء الكوادر الإدارية والمحاسبية للشركات والمؤسسات التجارية بالتعاون مع الاتحاد العام والجهات المختصة.

١٥. تسمية الخبراء المتخصصين في المجال التجاري والصناعي بناء على طلب المحاكم أو السلطات الحكومية وذلك لدراسة الموضوعات ذات العلاقة بتخصص كل منهم وتقديم التقارير اللازمة بشأنها إلى الجهات المعنية.

١٦. تنظيم أرشيف خاص لحفظ المعلومات التجارية والصناعية المحلية والدولية.

١٧. إصدار الدليل التجاري والصناعي الخاص بكل محافظة.

١٨. تشارك الغرف في المفاوضات الجماعية المتعلقة بإبرام عقود العمل المشتركة الجماعية.

١٩. تزويد وزارة الصناعة والتجارة بالمعلومات والبيانات والإحصاءات التجارية وقوائم وأسماء المنتسبين إلى الغرف وذلك للاستفادة منها والرجوع إليها عند الطلب.

٢٠. إنشاء المعاهد المتخصصة في نطاق دائرة اختصاصها وفقاً للمعايير الوطنية المعتمدة.

٢١. للغرف أن تقبل فض المنازعات التجارية والصناعية التي تعرض عليها بإتفاق الأطراف مع مراعاة قانون التحكيم.

٢٢. للغرف أن تشكل لجان متخصصة من بين أعضائها أو من غيرهم من ذوي الخبرة لأية أغراض تدخل في إختصاصاتها حسب القانون.

٢٣.للغرفة أن تتصل بالغرف الأخرى وبالأجهزة الحكومية لموافاتها بالبيانات والمعلومات الداخلة في إختصاصاتها، بما لا يتعارض مع أحكام القوانين النافذة.

٢٤. للغرفة الدخول في توأمة مع الغرف العربية والإقليمية والدولية حسب المصلحة الوطنية.

٢٥. للغرفة التجارية المشاركة في الإتفاقيات التي تجريها الحكومة مع القطاع الخاص وبين المؤسسات والمصالح الحكومية ذات العلاقة الاقتصادية العامة وفي إطار إختصاصاتها.

٢٦. أية مهام أخرى تنسجم مع طبيعة نشاط الغرف.

موقف الغرفة التجارية الصناعية عدن من الأزمة الاقتصادية ومقترحات بشأن إيجاد الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي:

١)إيجاد معالجة سريعة لانهيار قيمة الريال اليمني الذي انخفض إلى مستويات غير مقبولة مقابل العملات الأجنبية في مناطق الشرعية، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الاستنزاف للقوة الشرائية للمواطنين ، وخلق مزيد من الصعوبات الاقتصادية شديدة الحدة.

٢)إيجاد معالجة سريعة لتكلفة المرتفعة لتحويل الريال اليمني من مناطق الشرعية إلى مناطق سيطرة الحوثيين، حيث ارتفعت ارتفاعا كبيرا، مما أدى إلى استخدام العملة الأجنبية في التعامل بين المحافظات، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع وزيادة الأعباء على القطاع الخاص وعلى الموطنين ؛بسبب توريد عدد كبير من السلع المحلية من مناطق سيطرة الحوثيين.

٣)هناك حاجة أن تقوم القيادة الجديدة للبنك المركزي اليمني بتقييم آثار قرار تعويم سعر صرف الريال، والعمل على تحديد سعر تأشيري ثابت للعملة الأجنبية منعا لعدم الاستقرار في السوق.

٤) هناك حاجة عاجلة إلى فرض تحصيل موارد الدولة باعتبار ذلك أساس أي حلول حقيقة لوقف كارثة انهيار صرف العملة الوطنية مقابل بقية العملات.

٥)يتطلب من الحكومة والبنك المركزي العمل بجدية مع المجتمع الدولي؛ من أجل رفع العقوبات المصرفية المفروضة على تعاملات البنوك الدولية المراسلة مع البنك المركزي بعدن والبنوك اليمنية ،والسماح بإعادة تدفق التحويلات المصرفية إلى اليمن وأهمها تحويلات المغتربين.

٦)هناك حاجة عاجلة لمعالجة الاحتياجات الاقتصادية للبلاد، ويتطلب من الحكومة والبنك المركزي والوزارات المختصة العمل بجدية مع المجتمع الدولي من أجل إيجاد حلول للقضايا الاقتصادية والمالية المستعصية ؛لتجنب المزيد من عدم الاستقرار خلال الفترة القادمة حيث بات من الضروري جدا أن تتوفر للبلاد وديعة مالية كافية تغطي قيمة الواردات الضرورية من السلع والخدمات، وما يغطي حركة رأس المال إلى الخارج.

٧) هناك حاجة عاجلة إلى إصلاحات واسعة النطاق ومنها تسوية ضرورية في هيكل الأجور والمرتبات لكافة موظفي الخدمة المدنية،ورفع معاشات المتقاعدين.

٨)هناك حاجة عاجلة لإنهاء عدد من الظواهر والثغرات السلبية والاختلالات التي تزيد من تكلفة السلع على كاهل المواطنين ، وأهمها إنهاء الرسوم غير القانونية وإنهاء الازدواجية في الرسوم الجمركية في المنافذ ، وكذا إلغاء النقاط المستحدثة في الطرقات الداخلية والخارجية.

٩)العمل على إيجاد الحلول لفتح الطرق الداخلية بين المحافظات أمام حركة البضائع وإزالة المراقيل، التي تكون سبب في ارتفاع الكلفة على كاهل المواطنين، والتسبب في مصاعب كثيرة للمجتمع.

١٠)تدارس إزالة القيود المرتبطة بالحصار المفروض على تدفق السلع التجارية إلى اليمن، والعمل على إقناع دول التحالف العربي في التفتيش على البضائع المستوردة في ميناء عدن بدلا من الموانىء المجاورة بهدف تحسين حركة مستوردات القطاع الخاص وتخفيض الكلفة.

١١)يتطلب من الحكومة التعامل بجدية مع المشاكل الاقتصادية وعدم الاستقرار.. وينبغي حشد التحالف والمجتمع الدولي لتقديم الدعم الاقتصادي لاستقرار العملة المحلية واستقرار العملية الاقتصادية بشكل عام ؛للحيلولة دون مزيد من التدهور الاقتصادي.

١٢)الحكومة في اجتماعها الأخير مع الغرفة التجارية الصناعية في عدن أقرت بعض الإصلاحات المرتبطة بالعلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، بما فيها ما يرتبط بتشكيل مجلس تنسيق بين الحكومة والغرفة. ونأمل أن تفتح هذه الخطوة الباب أمام مشاركة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص وأمام مزيد من الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها.

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

إعداد الملخص للنشر:
د.حسين سعيد الملمسي / رئيس رابطة الاقتصاديين

ملخص مصفوفة أولويات السياسات والإجراءات العاجلة للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية

تحتوي المصفوفة على المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول: الأسس والحيثيات والمنطلقات.

المحور الثاني: تحديد الأولويات الاقتصادية للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية.

المحور الثالث: تحديد السياسات العاجلة للحد من حدة الأزمة الاقتصادية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية.

المحور الرابع: تحديد أهم الإجراءات التنفيذية للحد من تدهور الأوضاع الاقتصادية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية.

المحور الأول: الأسس والحيثيات والمنطلقات

تم الاعتماد في تحديد موضوع ومحاور الحلقة على عدد من الأسس العملية التي تساعد على الخروج بحزمة من الحلول، والتي يمكن أن تساعد في دعم الجهد الرسمي للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية على المدى المنظور.

أن الأولويات والسياسات والإجراءات الاقتصادية المتاحة للتخفيف من الأزمة الاقتصادية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا قد استندت على الأسس التالية:

١-راعت المصفوفة إمكانية إتخاذ بها قرارات من قبل الحكومة وإمكانية تنفيذها.

٢-السرعة التي قد تحدثها تلك القرارات في حال تنفيذها على اقتصاد المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا.

٣-تم اختيار النطاق الجغرافي بسبب عدم قدرة السلطات التأثير على الأوضاع الاقتصادية في مناطق سيطرة الحوثيين.

٤-اعتماد الفترة الزمنية في إجراءات عاجلة وقصيرة الأمد وتجنب الخوض في إجراءات طويلة الأمد لعدم واقعية تطبيقها في النطاق الجغرافي المستهدف ،وإن النطاق الزمني يقتصر على فترة الحرب الدائرة حاليًا.

إن حيثيات اختيار المصفوفة العاجلة تستند إلى الأسباب الرئيسية للأزمة الاقتصادية الحادة في تلك المناطق خاصة ، وأزمة البلاد الاقتصادية عموما، والتي يمكن اختصارها في المظاهر الرئيسية التالية:

١-الحرب الدائرة حاليًا، وما أحدثته من آثار وخيمة على اقتصاد البلاد.

٢-تراكم الفشل الاقتصادي وبالذات فشل التنمية الاقتصادية في البلاد.

٣-تراجع وتبدد الموارد المالية للدولة وغياب العمل بالميزانية العامة.

٤-تراجع إنتاج وتصدير النفط، وتوقف تصدير الغاز الطبيعي المسال.

٥-تآكل رصيد الإحتياطات من العملات الصعبة.

٦-انهيار سعر صرف العملة المحلية وزيادة أسعار السلع وخاصة السلع الأساسية.

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

٧-تأثير حالة الحرب على عمليات الاستيراد والتصدير، وارتفاع التكاليف بسبب بعض الإجراءات الاستثنائية.
٨-غياب الدور الفاعل للسلطات المالية والنقدية في المناطق المحررة.
٩-سيادة الفوضى الاقتصادية والمالية في المناطق المحررة.
١٠-وجود تمايز في سعر الصرف وأسعار السلع، وكذلك وجود تمايز في الإجراءات المالية والنقدية بسبب الانقسام الموجود.

إن منطلقات اعتماد موضوع ومحاور الحلقة يهدف بدرجة رئيسية إلى تلمس الحلول الممكنة والمتاحة للأزمة الاقتصادية والإنسانية في المناطق المحررة.

إن المعالجات المباشرة للأزمة الاقتصادية الحادة في مناطق سيطرة الدولة تساعد على تذليل صعوبات الحياة المتردية ، وخاصة انتشار الفقر والذي قد يتحول إلى مجاعة تهدد أمن البلاد برمتها.

إن وضع الحلول وتطبيقها يجب أن ينطلق من منطلقات واقعية تساعد على تشخيص المشكلات وإيجاد الحلول الملائمة من خلال التالي:

١-تحديد المشكلات العاجلة في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية ،والتركيز على وضع الحلول الملائمة والعاجلة لحلها.
٢-تحديد السياسات التي سوف تساعد على إيجاد الحلول بحسب الأولويات المقترحة ،وفي نفس المجالات التي تم اعتبارها أولويات لا تقبل التأجيل.
٣-إن تحديد الأولويات والسياسات يتطلب اختيار الإجراءات التنفيذية العاجلة من قبل أجهزة الدولة لحل المشكلات في مصفوفة متكاملة متزامنة، مع تحديد الجهات المناط بها التنفيذ، وإيجاد آلية لمتابعة التنفيذ وتدارك أي انحرافات أولا بأول.

هذا وقد أوردت المصفوفة في محوريها الثاني والثالث على جدول حدد فيه أهم القطاعات الضرورية لإجراء الإصلاحات ،وحسب أهميتها وأولويتها الملحة، وهي كالتالي:

١-قطاع المالية العامة.
٢-القطاع المصرفي.
٣-قطاع الطاقة الكهربائية.
٤-قطاع النفط والمعادن.
٥-قطاع التجارة.
٦-قطاع النقل.
٧-قطاع المياه والبيئة.
٨-قطاع الزراعة والأسماك.
٩-قطاع الخدمة العامة والضمان الاجتماعي.
١٠-قطاع الاستثمار والأعمال.

وقد تضمن جدول المصفوفة أيضا أهم الأنشطة المطلوب إصلاحها، وتم في المحور الثالث تحديد أهم السياسات الاقتصادية العاجلة لكل نشاط على حده في تسلسل حسب الأهمية ،والتي تم تحديدها في المحور الثاني.

أما المحور الرابع فقد حدد أهم الإجراءات التنفيذية العاجلة الواجب القيام بها لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية، وهي وعلى النحو التالي:

-أهمية اعتماد الحكومة خطة استثنائية تتضمن حزمة من القرارات الاقتصادية (حوافز وعقوبات) ،تهدف لتنفيذ السياسات اللازمة؛ لحلحلة الأزمة الاقتصادية.
-عودة الحكومة بكامل طاقمها إلى العاصمة المؤقتة عدن؛ لتنفيذ السياسات العاجلة لوقف الانهيار الاقتصادي.
-تشكيل مجلس وزاري مصغر ؛لإدارة الازمة الاقتصادية تشمل القطاعات المفتاحية لحل الازمة الاقتصادية، ومهمتها تحديد الأولويات والسياسات والإجراءات الإدارية التنفيذية، ومتابعة آثار التنفيذ وتصحيح أي اختلالات أولا بأول.
-على أصحاب القرار إدراك بإن التردد في إتخاذ الإجراءات الاقتصادية العاجلة في إطار المناطق المستهدفة سيؤدي إلى تعطيل عجلة صنع القرارات الاقتصادية، وبالتالي يؤدي إلى تراكم التدهور الاقتصادي وانهيار العملة والاقتصاد عموما.
-تشكيل لجنة الموازنة العامة.
-الحكومة بحاجة ماسة إلى برنامج إسعافي لوقف التدهور وإنعاش الاقتصاد ، كحزمة شاملة من الإجراءات والقرارات في الجوانب المالية والنقدية وبعض الأنشطة ذات الطبيعة القطاعية، والبدء بتنفيذها في وقت واحد وبالتزامن.
-تلزم السياسات الاقتصادية المرجوة وخاصة المالية والنقدية ،تحديد نقاط تركيز تحظى بالأولوية ؛بسبب عدم وجود انضباط في المؤشرات المالية والنقدية، مما يتطلب رفع كفاءة مؤسسات تنفيذ السياسات الكلية في الاقتصاد سواء المالية أو النقدية أو القطاعية، ووقف التدهور بشكل عاجل وبالتنسيق بين الحكومة والبنك المركزي.

-نوصي بإتباع منهجية واضحة في اختيار السياسات وهندسة القرارات ،ومتابعة تنفيذها وقياس آثارها أولا بأول ، وتصويب أي إختلالات مباشرة.

-تشكيل فريق اقتصادي يساعد في وضع السياسات والإجراءات، ومتابعة التنفيذ وتجاوز إشكالية الهوة بين إصدار القرارات وتنفيذها ،والمساعدة في إدارة وتقييم النتائج أولا بأول وإحاطة الحكومة بذلك.

-تأمين دعم عاجل نقديًا (هبات، مساعدات، قروض أو ودائع) من دول التحالف، ومن الدول والمنظمات الاقتصادية المانحة، والاستفادة من المشاريع المقدمة من منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، ومن منظمات أخرى، مثل مشروع الصمود الاقتصادي الممول من الإتحاد الأوروبي لضمان تجنب الانهيار الاقتصادي الشامل.

-الإسراع بتطبيق نظام الخزانة في المالية، ونظام مراقبة الديون (الدمفاس) في البنك المركزي.

-إلزام كافة مؤسسات الدولة بالتعامل بالعملة المحلية.

-إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي الأعلى لإدارة الإجراءات وتشكيل السياسات الهادفة لوقف الانهيار الاقتصادي.

-تفعيل دور الأجهزة الرقابية المختلفة، ووضع خطة مشتركة لمحاربة الفساد بكل أشكاله.

-استخدام التسديد الإلكتروني (المحفظة الإلكترونية) وتفعيل الريال الإلكتروني.

-تشجيع البنوك على إعادة تشغيل وتفعيل نظام بطائق وأجهزة السحب الالي، مع تقديم حوافز لهم.

-نوصي بتنفيذ إتفاق الرياض، وعودة الحكومة بكامل قوامها لتنفيذ الإتفاق، وبإشراف من دول التحالف ومساعدة المجتمع الدولي ،والعمل على تهيئة بيئة ملائمة لتنفيذ الإصلاحات.

-تحديد حد أدنى للأجور والمرتبات ،يتناسب مع الأسعار والتضخم.

-تطبيق قانون التقاعد.

-إعادة النظر في قانون الوظيفة العامة.

-توظيف المتعاقدين في المؤسسات الحكومية.

-إطلاق التسويات المالية والعلاوات السنوية.

منتجات ذات جودة عالية

شركة السراري
للتجارة

02383350

777726264-777726449

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد
نقابة الاقتصاديين
Economists Association

أسعار صرف الريال اليمني / دولار - للمدة (١٩٦٢-٢٠٢٠)

عام	متوسط الصرف بالريالات
١٩٦٢ – ١٩٦٩	ريال الا ربع
١٩٧٠ – ١٩٧٢	ريال الا ربع
١٩٧٣ – ١٩٨٢	٤,٥
١٩٨٣ - ١٩٨٩	٩,٧٠
١٩٩٠ - ١٩٩٤	١٢
١٩٩٥	٥٠
١٩٩٦	٩٤,١٦
١٩٩٧	١٢٩,٢٨
١٩٩٨	١٣٥,٨٨
١٩٩٩	١٥٥,٧٢
٢٠٠٠	١٦١,٧٣
٢٠٠١	١٦٨,٦٩
٢٠٠٢	١٧٥,٦٢
٢٠٠٣	١٨٣,٤٥
٢٠٠٤	١٨٤,٧٨
٢٠٠٥	١٩١,٤٢
٢٠٠٦	١٩٧,٠٥

٢٠٠٧	١٩٨,٩٥
٢٠٠٨	١٩٩,٧٨
٢٠٠٩	٢٠٢,٨٥
٢٠١٠	٢١٣,٣٥
٢٠١١	٢١٣,٨٠
٢٠١٢	٢١٤,٣٥
٢٠١٣	٢١٤,٨٩
٢٠١٤	٢١٤,٨٩
٢٠١٥	٢٣٠,٨
٢٠١٦	٢٨٧,٤

٢٠١٧	٣٦٩,٦
٢٠١٨	٥٥٥
٢٠١٩	٥٩١,٢
٢٠٢٠	٦٦٩

المصدر:

١.التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لسنوات مختلفة
٢.تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي لسنوات مختلفة
٣.التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٦ وصندوق النقد الدولي

إعداد / د. نهال عكبور
أ.هلال عبدالله عبدالرب

تقرير شهر ديسمبر لعام ٢٠٢١م لأسعار صرف العملات

إعداد: د.نهال علي عكبور أ. هلال عبد الله عبد الرب
أ. نصر صالح السناني أ.صفية منصور الشرمي

شهدت أسعار صرف الريال اليمني انهيارات متسارعة منذُ نهاية ٢٠١٦م وتزايدت بشكل كبير جداً في النصف الأخير من عام ٢٠٢١ م؛ إذ فلت زمام الأمر من يد البنك المركزي ولم يعد قادراً في التحكم بالعرض النقدي وفشل في القيام بوظيفته الرئيسية المتمثلة في الحفاظ على المستوى العام للأسعار.

وهناك عده أسباب ساهمت في عمليه التدهور من أهمها:

١-الانقسام في النظام المالي والنقدي بين مناطق سيطرة الحوثي ومناطق سيطرة الشرعية.

٢-قيام البنك المركزي بوظيفة وزارة المالية إذ قام بتغطية العجز في النفقات العامة عن طريق الإصدار النقدي وبكميات كبيرة وغير مدروسة.

٣-انقطاع وتوقف الموارد العامة الأساسية عن الإنتاج والتصدير (النفط والغاز).

٤-عدم توريد ما يتم تحصيله من الإيرادات العامة إلى حسابات الحكومة بالبنك المركزي عدن.

٥-التحول من بلد مصدر للنفط إلى مستورد صافي وهذا يمثل ضغط كبير على العملات الأجنبية.

٦-التضخم الكبير بسبب الفساد في النفقات العامة وتوزيعها، وكذلك التجنيد الوهمي والازدواج الوظيفي والإنفاق بالعملات الصعبة على رواتب الوزراء والعاملين في السلك الدبلوماسي

٧-ولا ننسى هروب رأس المال المحلي للاستثمار في الخارج نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني وما نتج عنة من ارتفاع الطلب غير الاعتيادي على العملات الأجنبية ( )

- يمكن تقسيم الطلب إلى نوعين: الاعتيادي وغير الاعتيادي. الأول ينجم عن تطور النشاط الاقتصادي ومستوى الدخل، استيراد، دخل الاستثمار، سفر، علاج، الخ) والثاني يُستخدم للخزن والمضاربة وحركة رأس المال للخارج، الخ.

وبعد أن توسعت أزمة سعر الصرف وانهارت القوة الشرائية للنقود وانتقلت آثارها الكارثية الى افراد المجتمع، سعى البنك المركزي لاتخاذ عدد من الاجراءات وحملات التفتيش وتوقيف العديد من شركات الصرافة التي لم تلتزم بشروط وقوانين الصرافة.

كما قام البنك المركزي بإعلان عن فتح المزاد الالكتروني في تاريخ ١٠ نوفمبر عبر منصة "رفينيتيف" العالمية لبيع وشراء العملات الأجنبية حيث يستهدف من عمليه بيع العملة تغطيه احتياجات السوق المحلية من العملة الصعبة. كما يعتبر إجراء يضمن تحقيق الاستقرار العام في الأسعار والنقد الأجنبي، و مواجهه اضطرابات آليات العمل بسوق النقد وتخفيف الضغط على شراء العملات الصعبة من السوق، وبالتالي السيطرة على التدهور المتسارع للعملة المحلية، وأعاده السيولة النقدية إلى التعامل عبر البنوك والحد من التعاملات خارج القطاع المصرفي، وأعلن البنك إجراءات تنظيم عمليه المزاد وأشار أن منصة "رفينيتيف" ستتولى عمليه المزاد وتنظيم عمليه البيع والشراء للنقد الأجنبي، يسمح فقط للبنوك المشتركة بالمنصة المشاركة بالمزاد مباشره، أما البنوك غير المشتركة بها سيقوم البنك المركزي بتقديم المطاءات نيابة عنها بطلب رسمي مقدم للبنك عبر البريد الالكتروني المخصص لذلك.

فقد شهد شهر نوفمبر لعام ٢٠٢١م ارتفاع بأسعار صرف العملات اذ بلغ نسبه زيادة سعر صرف الريال اليمني / الريال السعودي بحوالي (١٤,٢٠٪ و١٤,١٣٪)، و في متوسطة بلغ (٣٩٥,٤٧، ٣٩٨,٩٠) ريال يمني / ريال سعودي، (١٤,١٣٪ و١٤,١٢٪) و قابل ذلك ارتفاع في سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار بحوالي (١٥٠٦,٢٣، ١٥١٨,٧٠) ريال يمني/ الدولار، في عمليتي الشراء والبيع. انظر جدول رقم (١)

قد قام البنك المركزي اليمني – عدن بتحديد سعر الصرف التأشيري الذي اعتمده من تاريخ ٨ نوفمبر الا انه هو الاخر ارتفع بنسبه ٩,١٢٪ وبلغ في متوسطه لريال اليمني مقابل الدولار لكل من الشراء والبيع بحوالي (١٤٩٨ و١٥٠١) ريال على التوالي، انظر جدول رقم (٢).

لوحظ أن سعر الإرساء المعلن بلغ ١٤٦١ ريال يمني لكل دولار واحد في أول يوم مزاد بتاريخ ١٠ نوفمبر وكان الأمل حينها معقود بإجراء البنك في الحد من التدهور، إذ بلغ إجمالي المبلغ المعروض ١٥ مليون دولار وابتاع منها ٨,٧٧٥ مليون دولار، وهذا ما يعادل (١٢٣٨٥٢٥٠٠٠) ريال يمني، وبلغت نسبه تغطيتها ٥٨,٥٪، إلا إننا شهدنا ارتفاع في أسعار الصرف في السوق خلال الأيام التالية بمعدلات نمو تفوق الـ ٤٪، وتفاقم حجم الفجوة بين السعر ألتأشيري والسوق، وقد تفاجأ العديد من المتابعين لعمليه المزاد الذي أعلنها البنك المركزي اليمني عدن عند وضع المزاد الثاني في الأسبوع التالي بطرح سعر إرساء أعلى من السعر في الأسبوع الأول إذ بلغ في حدته ١٤٦١ ريال يمني لكل دولار واحد بفارق ٥٠ ريال يمني في تاريخ ١٦ نوفمبر وكانت المبالغ المعروضة تصل ١٥ مليون دولار والمباع منها ١٤,٧٠٧ مليون دولار، إي ما تعادل (٢١٤٨٧٦٥٧٥٠٠) ريال يمني بنسبه تغطه بلغت ٩٨,١٪، وبقاء على ما هو عليها سعر المزاد للأسبوع الثالث بحوالي ١٤٦١ ريال يمني لكل دولار في تاريخ ٢٣ نوفمبر. وبسعر بيع ١٥ ملون دولار والمباع منها بلغ ١٣,٥٠٠ مليون دولار، قرابة (١٩٧٢٣٥٠٠٠٠٠) ريال يمني بنسبه تغطيه ٩٠٪.

على الرغم من وجود المزاد مازال أسعار الصرف تزداد حدتها وهذا يدل على عدم تحقيق أهداف المزاد المعلن والمشار إليها حيث لم تباع كل الدولارات المعروضة وفي نفس الوقت لازال الريال اليمني في انهيار متسارع ولازالت آليات السوق هي المتحكم في أسعار الصرف بما فيها السعر ألتأشيري للبنك المركزي.

إذ نجد أن متوسط سعر الإرساء كان (١٤٤٤,٣) ريال ومتوسط السعر ألتأشيري للبيع المعلن من قبل البنك المركزي (١٥٠٧,٣) ريال ومتوسط سعر البيع السوقي (١٥٢٨) ريال بفارق (٦٣) ريال و (٨٤) ريال على التوالي، انظر جدول رقم (٥) ، (٦)، وهذا رقم كبير إذا قارناه بالفترة القصيرة المدروسة التي لم تتجاوز عشرون يوماً تشير إلى أن البنك المركزي لم يستطيع المحافظة على استقرار سعر الصرف مع أن الكثير من المتابعين والمحللين كان يتوقع أن إتباع البنك لهذه الإستراتيجية سيعمل على تحسين سعر الصرف وعودته إلى ما دون الـ(١٠٠٠) ريال

المستفيد الوحيد من هذه الإستراتيجية هي البنوك التي رست عليها العطاءات إذ حققت أرباح فارق سعر الصرف بين سعر الإرساء ومتوسط سعر السوق إذ بلغت (٢,٩٢٥,٣٨٢,٨٥٧) ريال، ونحصل على هذا الرقم عند احتساب المبالغ المباعة في العطاء بمتوسط سعر البيع السوقي (١٥٢٨) ريال، وهذا انهيار كبير انعكس أثرة على حياة المواطنين ومعيشتهم نتيجة الارتفاعات المتكررة في أسعار المستهلك.

قد استمر ارتفاع سعر الصرف في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر كما سبقه في شهر نوفمبر، فمن خلال بيانات الجدول رقم (٣) لأسعار صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي والدولار، و بعد اعلان نتائج المزاد رقم (٤) في تاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١م ونتيجة لإرساء سعر المزاد على ١٥٨٥ ريال يمني للدولار الواحد ويمثل سعر الارساء هذا أكبر سعر مزاد منذُ فتح البنك المركزي مزاد بيع العملة إذ شهدت أسعار صرف العملات في السوق تزايد غير مسبوق

كما تناولناها انفًا، اذ ارتفع بمعدل ١,٨٪ للريال اليمني / ريال سعودي، ١,٥٪ لريال اليمني مقابل الدولار في عملية البيع بسعر السوق، وقابلها ارتفاع في السعر التاشيري للبنك المركزي اليمني – عدن؛ بمعدل ٠,١٪ لريال اليمني / ريال سعودي ، ٠,٢٪ لريال اليمني / دولار.

اذ بلغت الفجوة في أقصاها بتاريخ ٢ ديسمبر بمقدار ١٤ ريال يمني / ريال سعودي، و٥٦ ريال يمني / دولار.

وفي مطلع يوم ٦ ديسمبر تفاجا الجميع بانخفاضات متتالية لأسعار صرف العملات مع وجود تذبذب طفيف وسرعان ما يعود بالانخفاض؛ اذ انخفض منذ تاريخ ٦ ديسمبر الى ٣٠ ديسمبر بمقدار (١٩٢ و ١٨٥) ريال يمني/ريال سعودي لعمليتي (الشراء والبيع) بسعر السوق، بمتوسط بلغ ٣٣٥,٤١، ٣٢٧,٢١ ريال يمني/ريال سعودي على التوالي بنسبه (٤٣,٤٤٪ ، ٤١,٥٧٪)، وبلغ الفارق من عمليتي الشراء والبيع للمده نفسها للريال اليمني / الدولار بسعر السوق بلغ (٧٢٨ و٧٠٣) ريال يمني/ دولار، بنسبه انخفاض بلغت (٤٣,٣٣٪ ، ٤١,٥٧٪) ، بمتوسط بلغ ٢٤٤,٦٧و ١٢٧,٧٢ ريال يمني / دولار، كما هو موضح بالشكل رقم (١) و (٢).

وانخفض سعر الصرف التاشيري للريال اليمني/ ريال سعودي والدولار بالعمليتين الشراء والبيع بمقدار (٢١٨ ، ٢٠٩، ٨٣٠، ٧٩٨) ريال يمني / ريال سعودي ودولار على التوالي، أي بنسبه (٥٠,٣٥٪، ٤٨,٦٦٪، ٥٠,٤٠٪، ٤٨,٢٨٪) على التوالي، بمتوسط بلغ ٣١٩,٧١، ٣٢٤,٩٥، ١٢١٥,٦٦، ١٢٣٦,٥ ريال يمني/ ريال سعودي ودولار على التوالي، كما هو موضح بالشكل رقم (٣) و (٤) وقد لوحظ من ان الفجوة تم تقليصها فيما بين البنك المركزي اليمني عدن، وأسعار السوق بحوالي، اذ تقلصت الفجوة كما هو موضح بالشكل رقم (٤) و (٥) الموضح لفارق السعر بين سعر السوق والسعر التاشيري للبنك المركزي اليمني لريال اليمني/الريال السعودي والدولار، بمتوسط ١٠,٧٨٪، ٣٩,٤٧٪ لريال اليمني / ريال سعودي ودولار على التوالي.

من اهم مسببات انخفاض السعر من الأسبوع الثاني لشهر ديسمبر لعام ٢٠٢١، هو:

١.صدور قرارات جمهورية جديدة بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة جديد للبنك المركزي.

٢.إقامة المزاد رقم ٥ في تاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١م وإعلان نتيجة سعر الارساء على ١٣٠٠ ريال يمني للدولار الواحد شكل حالة مبدئية من التعافي للقوه الشرائيه لريال اليمني نتيجة لانخفاضه بمقدار ٢٨٥ ريال يمني مقارنة بالمزاد السابق.

٣حالة الذعر والقلق التي أصابت المتعاملين في سوق الصرف بيعًا وشراءًا بسبب تغير إدارة البنك المفاجئة وتداول الاشاعات عن وصول الوديعة السعودية.

٤.اعلان نتائج المزاد (٦) الذي أقيم في تاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٢١م والذي كانت نتيجة سعر الارساء فيه من بين أهم أسباب تراجع أسعار الصرف حيث كان سعر الارساء ٨٥٠ ريال يمني للدولار الواحد، وهو اقل بـ ٤٥٠ ريال من المزاد السابق.

٥.كذلك اعلان نتائج المزاد رقم (٧) الذي كان بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١م والذي كان فيه سعر الارساء ايضًا منخفض عن المزاد السابق بمبلغ ٨٣٠ ريال يمني للدولار الواحد.

٦.ووفقًا لوجهة نظر عدد من الاقتصاديين المتابعين لأسعار الصرف فان أسباب الانخفاض تعود إلى جانب جميع الأسباب المذكورة سابقًا فان الانخفاض الحاصل في أسعار الصرف يكمن في عدد من الأسباب التي من ضمنها قيام المستوردين من التجار بعمل حسابات العام المالي الذي شارف على الانتهاء وقد تأثرت أسواق الصرف لكون المستوردين أكبر شريحة تقوم بشراء العملات الأجنبية، هذا بالإضافة إلى ان ارتفاع أسعار صرف العملة الوطنية خلال الفترة السابقة كان نتاج مضاربة وأسعار غير حقيقية وبعيده عن السعر التوازني.

وبعد التراجع المستمر الذي شهده سعر الصرف نتيجة للأسباب آنفة الذكر، نلاحظ من خلال الجدول رقم (٣) عودة أسعار العملات الأجنبية إلى الاتجاه نحو الصعود في نهاية عام ٢٠٢١م وبداية ٢٠٢٢م.

إذ ارتفع السعر التأشيري للدولار مقابل الريال اليمني في ٣٠ ديسمبر (٨١٧) للشراء و(٨٥٥) للبيع، بعد ان كان قد وصل في الأيام السابقة إلى (٧٤١) للشراء و(٧٨٠) للبيع؛ وكذلك بالنسبة للريال السعودي إذ ارتفعت قيمته من (١٩٥) للشراء إلى (٢١٥)، و(٢٠٥) للبيع إلى (٢٢٥).

وجاءت هذه التغيرات على الرغم من مضاعفة عدد المزادات التي يقدمها البنك لتلبية احتياجات المستوردين من العملة الأجنبية إلى مزادين بدلاً من مزاد واحد.

وكان من المتوقع ان يحدث البنك المركزي تغييرات وإجراءات قوية ستعمل على عوده سعر الصرف للوضع الطبيعي وبما يتساوى مع سعر الصرف في مناطق سيطره الحوثي.

والدليل على ذلك هو الاقبال الضعيف جدا على المزاد السابع تقريبا اذ لم يبلغ نسبه الطلب سوى ٣٣ ٪ من قيمه المزاد على الرغم من ان سعر المزاد كان ٧٣٠ ريال وهو أدنى وصل اليه الدولار مند عده أشهر.

ولكن عندما شعر المضاربون بالمملة بان البنك المركزي مازال ضعيف في التأثير على سعر الصرف عادوا ليقودوا زمام الأمور في تاريخ ٢٦ ديسمبر، اذ نلاحظ عودة سعر صرف السوق بالارتفاع ليصل سعر شراء الدولار (٩٣٤) و(٩٥٥) للبيع، ونجد تأثير المضاربين بالمملات على اسعار الصرف بعودة اسعار صرف المملات بالارتفاع وارتفاع سعر صرف المزاد رقم (٩) ليصل سعر الإرساء (٨٠) ريال للدولار الواحد، وبذلك أصبح المضاربين هم المتغير المستقل والبنك المركزي هو المتغير التابع.

جدول رقم (1) الموضح لأسعار صرف الريال اليمني / ريال سعود ودولار بسعر السوق

البيانات	السعودي		الدولار	
	شراء	بيع	شراء	بيع
01-Nov	366	368	1394	1402
02-Nov	374	376	1425	1432
03-Nov	380	390	1450	1480
04-Nov	390	392	1486	1494
05-Nov	398	400	1510	1520
06-Nov	397	399	1498	1516
07-Nov	374	377	1421	1433
08-Nov	380	385	1444	1464
09-Nov	388	391	1478	1482
10-Nov	382	385	1448	1460
11-Nov	395	400	1505	1526
12-Nov	398	404	1548	1560
13-Nov	399	403	1516	1532
14-Nov	400	405	1524	1545
15-Nov	398	403	1516	1537
16-Nov	398	403	1516	1537
17-Nov	388	393	1478	1499
18-Nov	393	396	1495	1510
19-Nov	393	396	1495	1510
20-Nov	398	400	1512	1520
21-Nov	398	400	1510	1520
22-Nov	400	405	1540	1520
23-Nov	399	402	1520	1534
24-Nov	402	404	1532	1541
25-Nov	405	407	1538	1546
26-Nov	410	412	1562	1570
27-Nov	415	417	1581	1589
28-Nov	413	417	1573	1591
29-Nov	415	417	1581	1591
30-Nov	418	420	1591	1600

المصدر: twitter.com/Boqasho.

اعداد فريق رصد وتحليل رابطه الاقتصاديين

جدول رقم (2) الموضح للفجوة بين سعر صرف السوق والسعر التأشيري للدولار في محافظه عدن

البيانات	أسعار الصرف السوقية		سعر الصرف التأشيري		الفجوة بين السوقية و التأشيري	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
08-Nov	1444	1464	1442	1447	2	17
09-Nov	1478	1482	1447	1453	31	29
10-Nov	1448	1460	1455	1461	-7	-1
11-Nov	1505	1526	1508	1511	-3	15
12-Nov	1548	1560	1508	1511	40	49
13-Nov	1516	1532	1508	1511	8	21
14-Nov	1524	1545	1508	1511	16	34
15-Nov	1516	1537	1508	1511	8	26
16-Nov	1516	1537	1508	1511	8	26
17-Nov	1478	1499	1476	1480	2	19
18-Nov	1495	1510	1501	1504	-6	6
19-Nov	1495	1510	1501	1504	-6	6
20-Nov	1512	1520	1501	1504	11	16
21-Nov	1510	1520	1514	1517	-4	3
22-Nov	1540	1520	1514	1517	26	3
23-Nov	1520	1534	1518	1521	2	13
24-Nov	1532	1541	1522	1525	10	16
25-Nov	1538	1538	1522	1525	16	13
26-Nov	1562	1570	1522	1525	40	45
27-Nov	1581	1589	1522	1525	59	64
28-Nov	1573	1591	1573	1579	0	12
29-Nov	1581	1591	1573	1579	8	12
30-Nov	1591	1600	1573	1579	18	21

اعداد فريق رصد وتحليل رابطه الاقتصاديين

جدول رقم (3) الموضح لاسعار صرف العملات - محافظه عدن							
أسعار الصرف في السوق - محافظة عدن				أسعار الصرف بالسعر التأشيري			
البيانات	السعودي		الدولار		السعودي		الدولار	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
01-ديسمبر	432	437	1643	1665	432.5	433.5	1645	1651
02-ديسمبر	448	452	1706	1724	437	438	1662	1668
03-ديسمبر	443	445	1687	1695	434	435	1651	1657
04-ديسمبر	440	444	1676	1691	432	433	1643	1649
05-ديسمبر	440	446	1676	1703	432	433	1643	1649
06-ديسمبر	442	445	1680	1691	433	434	1647	1653
07-ديسمبر	330	360	1257	1357	360	365	1369	1390
08-ديسمبر	340	360	1292	1365	340	345	1293	1314
09-ديسمبر	360	380	1350	1410	340	345	1293	1314
10-ديسمبر	367	375	1398	1420	340	345	1293	1314
11-ديسمبر	355	360	1342.5	1371	340	345	1293	1314
12-ديسمبر	345	350	1312	1331	345	350	1312	1333
13-ديسمبر	350	355	1330	1349	350	355	1331	1352

14-ديسمبر	361	364	1373	1385	350	355	1331	1352
15-ديسمبر	360	365	1369	1390	355	359	1350	1367
16-ديسمبر	353	358	1345	1360	338	342	1286	1303
17-ديسمبر	338	344	1285	1308	338	342	1286	1303
18-ديسمبر	347	352	1320	1335	338	342	1286	1303
19-ديسمبر	310	320	1181	1219	290	300	1103	1143
20-ديسمبر	235	255	895	950	240	250	913	952
21-ديسمبر	230	250	876	955	240	250	913	950
22-ديسمبر	245	255	933	973	240	250	913	950
23-ديسمبر	240	250	920	950	244	248	928	944
24-ديسمبر	248	250	945	950	244	248	928	944
25-ديسمبر	245	248	933	944	244	248	928	944
26-ديسمبر	245	250	934	955	210	218	791	807
27-ديسمبر	215	220	820	850	195	205	741	781
28-ديسمبر	210	212	800	815	195	205	741	780
29-ديسمبر	215	225	817	856	195	205	741	780
30-ديسمبر	250	260	952	988	215	225	817	855
31-ديسمبر	250	270	950	1020	215	225	817	855
المصدر: twitter.com/Boqasho.				المصدر: البنك المركزي اليمني - عدن				

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد
رابطة الاقتصاديين
ECONOMISTS ASSOCIATION

جدول رقم (4) الموضح للفجوة بين سعر الصرف والسعر التاشيري لاسعار الصرف						
البيانات	الريال اليمني / الريال السعودي		الريال اليمني / الدولار		الفجوه بين سعر الريال اليمني/الريال السعودي (سعر السوق - السعر التاشيري)203	الفجوه بين سعر الريال اليمني/الدولار(سعر السوق - السعر التاشيري)
	البيع بسعر السوق	البيع بالسعر التاشيري	البيع بسعر السوق	البيع بالسعر التاشيري		
01-ديسمبر	437	433.5	1665	1651	3.5	14
02-ديسمبر	452	438	1724	1668	14	56
03-ديسمبر	445	435	1695	1657	10	38
04-ديسمبر	444	433	1691	1649	11	42
05-ديسمبر	446	433	1703	1649	13	54
06-ديسمبر	445	434	1691	1653	11	38
07-ديسمبر	360	365	1357	1390	-5	-33
08-ديسمبر	360	345	1365	1314	15	51
09-ديسمبر	380	345	1410	1314	35	96
10-ديسمبر	375	345	1420	1314	30	106
11-ديسمبر	360	345	1371	1314	15	57

12-ديسمبر	350	350	1331	1333	0	-2
13-ديسمبر	355	355	1349	1352	0	-3
14-ديسمبر	364	355	1385	1352	9	33
15-ديسمبر	365	359	1390	1367	6	23
16-ديسمبر	358	342	1360	1303	16	57
17-ديسمبر	344	342	1308	1303	2	5
18-ديسمبر	352	342	1335	1303	10	32
19-ديسمبر	320	300	1219	1143	20	76
20-ديسمبر	255	250	950	952	5	-2
21-ديسمبر	250	250	955	950	0	5
22-ديسمبر	255	250	973	950	5	23
23-ديسمبر	250	248	950	944	2	6
24-ديسمبر	250	248	950	944	2	6
25-ديسمبر	248	248	944	944	0	0
26-	250	218	955	807	32	148
27-ديسمبر	220	205	850	781	15	69
28-ديسمبر	212	205	815	780	7	35
29-ديسمبر	225	205	856	780	20	76
30-ديسمبر	245	225	933	855	20	78
31-ديسمبر	270	225	1020	855	45	165

إعداد فريق رصد وتحليل رابطة الاقتصاديين

الشكل رقم (١) الموضح لحركه اسعار صرف الريال اليمني/ ريال سعودي بعمليتي الشراء والبيع بسعر السوق

الشكل رقم (٢) الموضح لحركه اسعار صرف الريال اليمني مقابل الدولار بعمليتي الشراء والبيع بسعر السوق

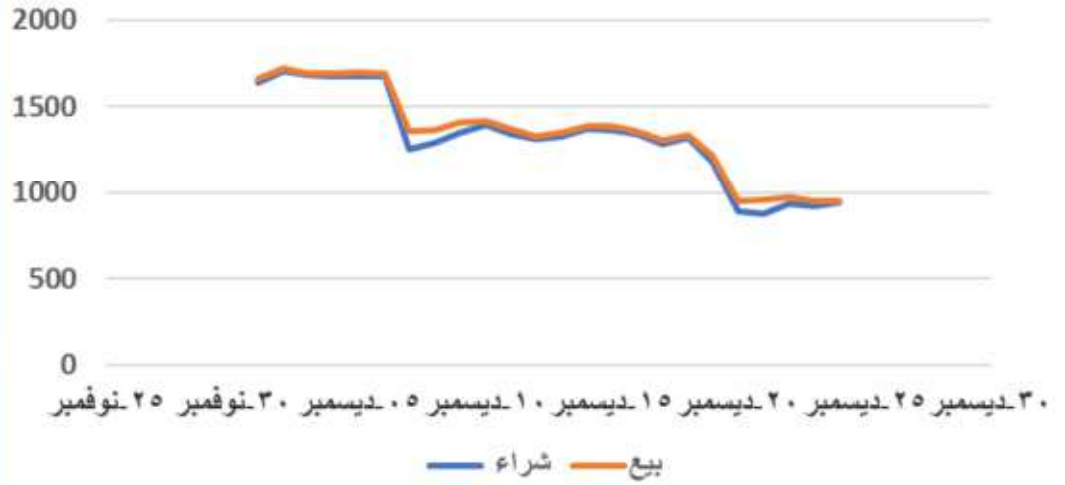

الشكل رقم (٣) الموضح لحركه اسعار صرف الريال اليمني/ الريال السعودي بعمليتي الشراء والبيع بالسعر التاشيري

الشكل رقم (٤) الموضح لحركه اسعار الصرف الريال اليمني / دولار بعمليتي الشراء والبيع بالسعر التاشيري

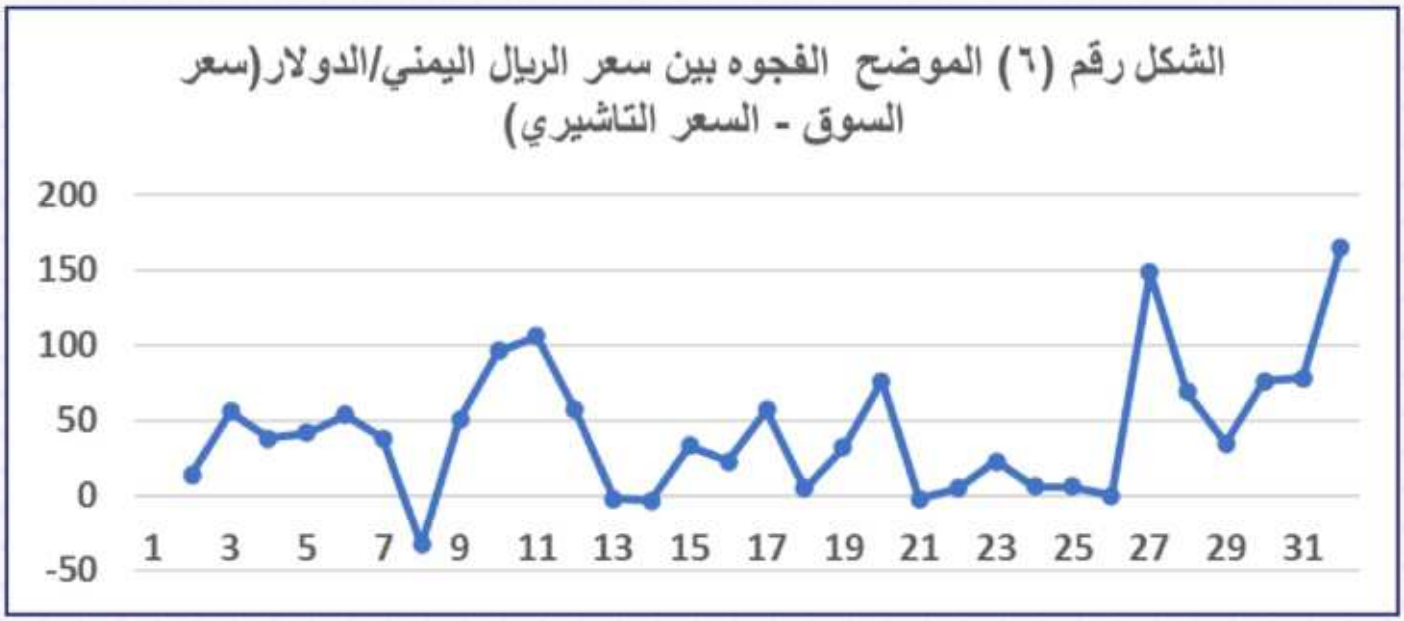

إعداد فريق رصد وتحليل رابطة الاقتصاديين استنادا الى جدول رقم (١)،(٢)

المزاد خلال شهر ديسمبر لعام ٢٠٢١م:

أقام البنك المركزي خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١ م ستة مزادات، وعلى الرغم من أن الاهداف المعلنة للمزاد تخفيض حدة التضخم في العملة الوطنية إلا ان سعر الإرساء المعلن للمزاد رقم (٤) كان هو الاعلى من بين أسعار المزادات منذُ نوفمبر المنصرم ـ بداية اتخاذ البنك اجراء إقامة المزادات ــ للحد من تدهور العملة، كما سبق ذكره، اذ وصل سعر الإرساء إلى ١٥٨٥ ريال للدولار الواحد إذ ترافقت مع هذا الأرتفاع تدهور الاوضاع المعيشية للمواطنين الذين عقدوا آمالهم على هذا المزاد للحد من التدهور الحاصل في العملة إلا انه كان مخيب للآمال.

سنسلط الضوء على جميع المزادات التي نفذت خلال شهر ديسمبر لعام ٢٠٢١م ، أنظر جدول رقم (٥)،(٦) والتي على الرغم من آثرها السلبي في مطلع الشهر إلا انها أتت نفغا في الأربعة المزادات التالية من الشهر نفسه؛ في حين عاود سعر الإرساء بالارتفاع في المزاد رقم (٩) الأمر الذي جدد حالة الارباك لدى الافراد وخيب توقعات عدد من الاقتصاديين المهتمين بشأن تحديد مبالغ الإرساء التي في معظمها كانت لا تتجاوز حد ١٧٨٠ ريال يمني في حين تماهى سعر الريال مقابل الدولار عندما أعلن البنك بمبلغ سعر الإرساء.

أولاً: مزاد رقم (٤) الأربعاء ١ ديسمبر ٢٠٢١

بلغ اجمالي المبلغ المعروض من قبل البنك ١٥ مليون دولار امريكي، وكانت إجمالي مبالغ المطاعات المقدمة تساوي ٢٦٩٠٠٠٩٢ دولار امريكي التي كانت أكبر من مبلغ المزاد المعلن عنه، حيث تم قبول ١٥ مليون دولار امريكي أي ما يعادل ٢٣٧٧٥٠٠٠٠٠ريال يمني وبلغت نسبة تغطيته ١١٣,٢٨٪ الامر الذي انعكس على الأرتفاع الجنوني لأسعار صرف العملات في الأسواق وأرتفاع أسعار السلع.

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

ثانيًا: مزاد رقم (٥) الثلاثاء ١٤ ديسمبر ٢٠٢١

على الرغم من ان سعر إرساء المزاد رقم ٤ كان هو الأعلى إلا أن البنك المركزي أعلن بعد ايام عن فتح باب المزاد رقم (٥) وقد كان المبلغ المعروض للمزاد ١٥ مليون دولار امريكي، وكان اجمالي المبلغ المباع ١٠٢٠٠٠٠٠ دولار امريكي أي أقل من المبلغ المقدم في المزاد السابق بقيمة ٩٢٠٠٠٦٧٠ دولار امريكي وقد بلغت نسبة التغطية ٦٨٪، هذا وقد كان سعر الإرساء أقل من سعر مزاد رقم ٤ بفارق ٢٨٥ ريال يمني.

ثالثًا: مزاد رقم (٦) الثلاثاء ٢١ ديسمبر ٢٠٢١

شكلت نتائج المزاد رقم ٦ حالة من تعافي اقتصاد البلد واستعاد الريال اليمني عافيته امام العملات الأخرى، وعلى الرغم من قيام البنك المركزي بعرض ١٥ مليون دولار امريكي للمزاد إلا ان اجمالي المبلغ المباع كان يساوي ٤٩٠٠١٨ دولار امريكي وهو أقل بكثير عن ذات المبلغ المباع للمزاد السابق، وقد بلغت نسبة التغطية ٣٣٪.

رابعًا: مزاد رقم (٧) الخميس ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١

واصل الريال اليمني تعافيه مع المزاد رقم ٧ حيث كانت عدد المطاءات المقبولة تساوي تسعة مليون وثلاثة وثلاثون ألف دولار امريكي بنسبة تغطية بلغت ٦٠٪ وكان أعلى سعر عطاء ٩٠٠ ريال / دولار و٨٣٠ ريال / دولار كأدنى سعر عطاء وهو الذي يمثل سعر الإرساء.

خامسًا: مزاد رقم (٨) الثلاثاء ٢٨ ديسمبر ٢٠٢١

نلاحظ ان البنك المركزي اليمني – عدن أعلن ان اجمالي المطاءات المقدمة في المزاد رقم (٨) قد بلغت ١٠ ملايين و٤٣٠ ألف دولار، وبنسبة تغطية ٧٠٪ وكان أعلى سعر عطاء ٧٣٤ ريالاً / دولار و٧٣٠ ريال يمني/ دولار كأدنى سعر عطاء وسعر الإرساء.

جدول رقم (5) سعر المزاد المعلن عنه ريال / دولار

البيانات	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء
01- ديسمبر	1620	1577	1585
14- ديسمبر	1350	1300	1300
21- ديسمبر	900	850	850
23- ديسمبر	900	830	830
28- ديسمبر	734	730	730
30- ديسمبر	808	800	800

إعداد فريق الرصد والتحليل لرابطة الاقتصاديين

جدول رقم (6) قيمة المبالغ المباعة عن طريق المزاد					
تاريخ المزاد	المبلغ المعروض بالدولار	المبلغ المباع بالدولار	سعر الارساء	المبلغ بالريال	نسبة التغطية
10/11/2021	15,000,000	8,775,000	1,411	12,381,525,000	58.5%
16/11/2021	15,000,000	14,707,500	1,461	21,487,657,500	98.1%
23/11/2021	15,000,000	13,500,000	1,461	19,723,500,000	90.0%
1\12\2021	15,000,000	15,000,000	1,585	23,775,000,000	100.0%
14\12\2021	15,000,000	10,200,000	1,300	13,260,000,000	68.0%
21\12\2021	15,000,000	4,950,000	850	4,207,500,000	33.0%
23\12\2021	15,000,000	9,000,000	830	7,470,000,000	60.0%
28\12\2021	15,000,000	10,500,000	730	7,665,000,000	70.0%
30\12\2021	15,000,000	13,800,000	800	11,040,000,000	92.0%
الاجمالي	135,000,000	62,182,500		121,010,182,500	74.4%
إعداد فريق رصد وتحليل رابطه الاقتصاديين					

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

#ولا_أسهل

من حوالة عبر القطيبي اكسبرس

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank

www.qtbbank.com

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

تطورات اقتصادية:

قرار تعويم الريال اليمني ... ما له وما عليه

د. حسين الملمسي
أستاذ الاقتصاد الدولي المشارك
رئيس قسم الاقتصاد الدولي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

يعتبر صدور قرار تعويم الريال اليمني من أخطر القرارات الاقتصادية على الاطلاق، حيث شمل تأثيره السلبي الخطير الاقتصاد والسكان عموما، فقد أحدث إرباك في عمليات الإنتاج والتصدير والاستيراد بسبب اعتماد اقتصاد اليمن على الخارج بشكل كبير ، حيث حول القرار حياة السكان وبالذات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليا إلى جحيم.

صدور القرار:

فقد أصدر البنك المركزي قرار التعويم في تاريخ ١٥ أغسطس عام ٢٠١٧م وذلك من قبل المحافظ الأسبق للبنك منصر القميطي ، وقد صدر القرار في وقت تشهد فيه البلاد حرب شديدة وتشهد السوق المصرفية شحة في الدولار الأمريكي واختفائه من التعامل في البنوك وشركات الصرافة.

إن قرار البنك المركزي اليمني بتحرير سعر صرف الريال اليمني يعني ترك تحرير سعر صرف الريال يتحدد وفقا لاليات العرض والطلب في سوق الصرف، حيث أعلن البنك عن أن سياسة الصرف ستقوم على التعويم الكامل وأن الدولة والبنك المركزي لن تتدخل في تحديده.

وبناء عليه أعلن محافظ البنك المركزي الأسبق منصر القميطي إلغاء التعامل بسعر الصرف الرسمي عند إعلان القرار وهو ٢٥٠ ريال يمني لكل دولار أمريكي ، أي بزيادة في سعر صرف الدولار قدرها ١٢٠ ريال يمني ليصل في نهاية عام ٢٠٢١م إلى ١٧٥٠ ريال مقابل الدولار.

أهداف تعويم الريال:

هذا وقد برر البنك المركزي قرار التعويم بأنه "سيساهم في جذب المنح وغيرها من موارد النقد الأجنبي المتأتية من الخارج خاصة برامج المنح التي سيطلقها البنك الدولي والمانحين الاخرين قريبا، مثل برنامج التحويلات النقدية الخاص بصندوق الرعاية الاجتماعية ،ومحفظة دعم الواردات السلعية وجهود الإغاثة الإنسانية ودعم بعض المشروعات في مجال خدمات التعليم والصحة.

يمكن القول إن قرار تعويم العملة كأسلوب في إدارة السياسة النقدية هو اختيار سياسي حكومي بالدرجة الأولى ، ولكنه كان متوافق مع توجيهات صندوق النقد الدولي.

وتلجأ الدول عادة لتعويم عملاتها الوطنية من أجل إعادة التوازن إلى موازينها التجارية أو للتخفيف من حدة العجز فيها ، ورفع تنافسية الاقتصاد المحلي ، والولوج إلى أسواق جديدة ، وتنويع شركاء البلد الخارجيين ،كما يهدف التعويم للحد من عجز الموازنة العامة للدولة وغيرها من الأهداف الاقتصادية، وعموما تستخدم السياسة النقدية التعويم لتحقيق غايات نقدية ومالية وتجارية مستهدفة تعزيز الاقتصاد وحفز عوامل للاستقرار والنمو.

إن لسياسة تعويم صرف العملة الوطنية عددًا من الإيجابيات والسلبيات.

٤.الإيجابيات المحتملة لتعويم العملة:

a.تقليص العجز في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

b.تعزيز القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليًا والقابلة للتبادل الدولي ، وتخفيض الواردات.

c.تقليص العجز في ميزان المدفوعات.

d.زيادة إيرادات الحكومة جراء التعويم.

e.تخفيف الضغوط المالية على البنك المركزي والحكومة.

f.التعويم لا يتطلب حيازة البنك المركزي أرصدة كبيرة من الاحتياطات من العملات الأجنبية.

g.يترافق مع التعويم إلغاء الدعم، وما يترافق معه من تخفيف الأعباء المالية على الدولة والحد من السلبيات التي تترافق مع سياسة الدعم.

h.تتماها سياسة التعويم مع توجهات الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية حيث سيساعد الدولة في الحصول على مزيد من القروض والهبات والمساعدات.

السلبيات المحتملة لتعويم العملة:

a.تخفيض صادرات البلد بسبب ارتفاع أسعارها.

b.التأثير على الأسعار والنمو الاقتصادي واضطراب التجارة الخارجية.

c.هروب رؤوس الأموال إلى خارج البلد.

d.تأثر الصناعة المحلية بسبب المنافسة الخارجية.

e.ظهور المضاربة في أسعار الصرف في السوق المالية.

f.سيادة الفوضى في التجارة والأسعار بسبب تقلبات سعر الصرف من يوم لآخر ، بل في اليوم الواحد.

g.ضعف الاستثمار.

h.زيادة حدة الفقر والبطالة ، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

يمكن القول عمومًا أن السلبيات والإيجابيات من قرار تعويم العملة أمرًا نسبيًا مرهونًا بالإجراءات الاقتصادية وخاصة الإصلاحات الاقتصادية (إن وجدت) والتي تتوافق مع قرار تعويم العملة المحلية.

الرابحون والخاسرون:

إن الكلام حول الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن تعويم الريال يقودنا بالضرورة إلى الحديث حول الرابحين والخاسرين من سياسة التعويم.

الرابحون:

i.المصدرون حيث ستصبح قيمة الصادرات أقل سعرًا، وأكثر تنافسية.

j.العاملون الذين يتقاضون رواتبهم بالعملات الأجنبية.

k.شركات الصرافة والتحويلات.

l.المؤسسات والأفراد الحائزين على أرصدة من العملات الأجنبية.

m.المضاربون بالعملة من غير العاملين المرخصين في سوق صرف الأجنبي.

n.الأجانب المقيمين في اليمن سواء شركات أو أفرادًا.

الخاسرون:

o.العاملون الذين يتقاضون أجور ثابتة بالريال اليمني.

p.المستهلكون حيث سترتفع أسعار السلع المستوردة بالريال بنفس نسبة انخفاض سعر الصرف أو أكثر مع ثبات الدخول وانخفاض قيمتها الشرائية.

q.متوسطي وصغار المدخرين الذين فاجأهم انخفاض سعر الصرف وسبب ضياع ما راكموه من مدخرات.

r.المودعين في البنوك بالريال اليمني الذين لم يتمكنوا من سحب أموالهم حيث سبب الانهيار السريع لسعر الصرف انخفاض مهول للقيمة الفعلية لمدخراتهم.

s.صغار التجار والحرفيين ومالكي المشاريع المتوسطة والصغيرة ، وغيرها من المشاريع والانشطة المدرة للدخل والتي توفر فرص عمل ودخل للأسر المعوزة.

t.الفقراء المتحصلون على مساعدة من شبكة الضمان الاجتماعي.

u.التحويلات المالية من مناطق سيطرة الحكومة إلى مناطق سيطرة الحوثيين حيث يضطر أصحابها إلى دفع رسوم تحويل غير قانونية ، وصلت إلى أكثر من المبلغ المراد تحويله.

إن الخسائر والمكاسب تتوزع بنسب غير متساوية من فئة إلى أخرى.

تقييم أولي لنظام تعويم الريال:

من خلال الاستعراض السابق يمكن إجراء تقييم أولي للتعويم من خلال الملاحظات التالية:

w.إن قرار التعويم قد صدر بعد حوالي عام من صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩ الصادر في ١٨ سبتمبر ٢٠١٦م بنقل البنك المركزي إلى عدن وفي ظروف غير مواتية ، وذلك بتأثير عدد من العوامل أهمها الحرب الدائرة في البلاد منذ سنين، وشحة العملات الأجنبية في السوق ، وعدم إمكانية البنك المركزي توفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع.

w.قصر تطبيق نظام تعويم الريال على مناطق محدودة من البلاد، والتي تشكل حوالي أقل من ثلث اقتصاد وسوق البلاد ؛ مما تسبب في عدم إمكانية الاستفادة الممكنة من التعويم وتسبب في تكلفة عالية الوطأة من الآثار السلبية على اقتصاد وسكان تلك المناطق.

x.غياب إمكانية الاستفادة من مميزات تطبيق نظام التعويم في اقتصاد البلاد، وحضور قوي للآثار السلبية مثل عدم إمكانية رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية أو تخفيض الاستيراد أو إحداث توازن إيجابي في الموازين الاقتصادية للبلاد.

y.لم يكن لسياسة التعويم أي مردودات إيجابية في تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد المنتج ؛ لأنه لم يطبق كأحد عناصر خطة متكاملة للنمو منفتح على الداخل والخارج.

z.كان لقراري نقل البنك المركزي إلى عدن وقرار تعويم الريال آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة وغير مواتية ، وتحديدًا انقسام البلد إلى اقتصادين وسوقين يسود فيهما طبعات مختلفة من الريال، وتعمل فيهما سياسات مالية ونقدية مختلفة بل ومتضادة وقد تجسد كل ذلك جليًا في سيادة سعرين مختلفين لسعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية.

aa.شكل قرار تعويم الريال صدمة اقتصادية واجتماعية عنيفة مفاجئة وغير مدروسة الآثار على اقتصاد مجزأ وهش وريعي، حيث لا توجد بيئة مواتية للاستفادة من الإيجابيات، وتحجيم السلبيات في اقتصاد لا يدار على أساس اقتصاد السوق التنافسي الحر ولا يوجد فيه سوق مالية ونقدية تقوم بآلية تصحيح أي اختلالات.

bb.تسببت القرارات الغير مدروسة في فترة الحرب والاضطرابات إلى زيادة الفقراء ، ودخول البلاد في مشاكل ومآسي اجتماعية خطيرة قد تدخل أغلب السكان في مجاعة خطيرة للغاية.

الرأي:

ضرورة قيام مؤسسات الدولة بمراجعة عاجلة وجادة للقرارات الاقتصادية التي تسببت في مشاكل خطيرة؛ لتعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات مع مراعاة وبدرجة أساسية الوضع المعيشي للسكان وتخفيف معاناتهم.

آلية شراء المشتقات النفطية وحصر توزيعها وتسويقها على شركه النفط اليمنية:

أ. د. لبيبا باحويرث.
أستاذ الاقتصاد وإدارة الموارد.

أصدر رئيس الوزراء القرار رقم (٣٠) بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١م، بشأن آلية شراء المشتقات النفطية وحصر توزيعها وتسويقها عبر شركة النفط اليمنية.
وقد قضت المادة الأولى من القرار بحصر توزيع وتسويق وبيع المشتقات النفطية الموردة في السوق المحلية على الشركة توزيع المنتجات النفطية .
وقضت المادة الثانية، بقيام شركة النفط اليمنية بشراء المشتقات النفطية لتغطية احتياج السوق المحلية من قبل الشركات والتجار المؤهلين والمعتمدين وفقًا للآلية المقرة، وتعتبر جميع المشتقات تابعة لها فور اكتمال تفريغها في الخزانات في الموانئ المختلفة، ولا يحق التصرف بها أو توزيعها إلا من خلال الشركة.
أما الثالثة فنصت على تكليف شركة النفط اليمنية بالتنسيق مع البنك المركزي اليمني وشركة مصافي عدن والمكتب الفني للمجلس الاقتصادي الأعلى؛ لتنفيذ هذا القرار وبما يضمن توفير المشتقات وتوحيد أسعارها في السوق، وإدارة توفير العملة الأجنبية الخاصة باستيرادها دون أي أثر سلبي على سعر العملة الوطنية، ووفقًا للآلية المقرة.
وألغت المادتين الرابعة والخامسة أي قرار سابق يتعارض مع أحكام هذا القرار.
تعقيبًا على القرار بشأن آلية شراء المشتقات النفطية وحصر توزيعها وتسويقها عبر شركة النفط يمكننا توضيح النشاط الرئيسي لشركة النفط اليمنية الممول به *من سابق* والذي يكمن في عملية التسويق والتوزيع للمشتقات والمساهمة في عملية توريد المشتقات عبر التجار، ومن ثم تتولى الشركة العملية التمويلية حيث وان لو تطرقنا إلى الآلية المتبعة في عملية التوريد للمشتقات فإنها تعتمد بشكل أساسي على الاعتمادات البنكية والتي يتطلب بنك مراسل كوسيط بين المستورد والمصدر، وبنوك خارجية توفر العملة الصعبة للجهة المصدرة للسلعة، كون البنك المركزي غير قادر على تغطية مبالغ الاستيراد للمشتقات وغيرها من السلع الأساسية . حيث أن عملية الاستيراد تتم وفق تحديد الاحتياجات للسوق المحلي، وتليها عملية الإعلان للموردين وإجراء المناقصات والموافقة على الاستيراد، وبعدها تحديد حصة مادة البترول ٥٠٪ لكل من الشركة والبيع بسعر مدعوم للمستهلك و٥٠٪ للتأجر بالسعر التجاري، وتختلف هذه النسب بالنسبة للديزل أيضًا، وإن حجم التوزيع لتاجر المشتقات يتناسب مع أسعارها والفترة الزمنية، وفق ماتم التوصل إليه من أسعار في السوق .
ومن هنا فإن القرار ٣٠ لعام ٢٠٢١ ستكون نتائجه حتمية لصالح المستهلك بتوحيد السعر للبيع في السوق حيث سيتم تحديد السعر من قبل الشركة نظرا لتحويل ملكية المشتقات فور التفريغ في الخزانات رغم أن مهمة الاستيراد يفترض أن تخول كاملة لشركة النفط وليس القطاع الخاص. ومن الإيجابيات أيضًا للقرار ضبط التسعيرة ودعمها وضمان توفير العملة الصعبة، ولن يكون إلا بمساندة البنك المركزي بشكل رئيسي سعيًا نحو ضمان عدم المضاربة والإخلال بسعر الصرف وأيضًا استعادة بعض الأنشطة للشركة من حيث التوزيع للمشتقات في جميع المناطق . إلا إن القرار سيجد صعوبة في عملية التنفيذ، نظرا لتعدد الأطراف وتداخل المهام بين كل من شركة النفط والبنك المركزي ومصافي عدن والقطاع الخاص والمكتب الفني للجنة الاقتصادية.

القرارات السياسية ، والإدارية في إدارة الأزمة الاقتصادية .. أزمات ، وإخفاقات متوالية

صالح الجفري.

مدخل(على الرغم من التفاؤل الذي قوبلت به قرارات التغيير الأخيرة في إدارة البنك المركزي، إلا أنه تفاؤل مشوب بالحذر مالم تجذره إجراءات موازية وسريعة في هيكلة الحكومة تفعل من دورها في الكثير من واجباتها التي أهملت خلال الفترة الماضية).

تفاقمت معيشة الناس سوءا خلال الفترة الماضية جراء الانهيارات المتوالية لقيمة الريال اليمني والتي بلغت مستويات كارثية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الاقتصاد اليمني وإلى قبل عشرين يوما تقريبا بلغت قيمة الريال اليمني نحو (١٨٠) ريال للدولار الواحد ، الأمر الذي انعكس في تآكل دخول الناس في الأسواق المنفلت عقالها من أدنى رقابة، والتي تعكس حالة الانفلات العام على كل الإتجاهات ، وبلغ التضخم مستويات قياسية بفعل الارتفاعات المتوالية للأسعار، وعجز الناس عن شراء حاجتهم الضرورية من السلع الأساسية .

هذا الوضع بكل إفرازته بدأ متوقفا عند الكثيرين من الساسة، الأكاديميين وكتاب الرأي والمختصين، الذين يتابعون الشأن العام في اليمن وخاصة الشق الاقتصادي منه في ظل الأزمة والحرب ، والذي كان نتيجة طبيعية لمتواليات القرارات السياسية والإدارية ذات الصلة ،وابتداء بالقرار الجمهوري رقم (١٧)الصادر في سبتمر من العام ٢٠١٦ ، والذي قضى بموجبه نقل البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة (عدن) ، وتعيين الأخ /منصر القعيطي محافظًا له خلفًا للأستاذ /محمد بن همام المنتهية ولايته قانونيًا ، وحددت أهداف النقل وعمل البنك المركزي كما صرح يومها الأخ القعيطي في إنجاز الأهداف التالية:.

*إصلاح الدورة النقدية والعودة بها إلى مساراتها ومعدلاتها الطبيعية، وبما يعزز الثقة بالبنك المركزي.

*استقلالية عمل البنك حتى يتحقق له سلامة أدائه لوظائفه الرئيسية المختلفة في الحفاظ على قيمة العملة ، واستقرار الأسعار ، والإشراف والرقابة على أنشطة البنوك التجارية .

*مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال ومراقبة التحويلات المالية داخل البلد وخارجه.

*توفير نقود محلية لمواجهة التزامات الحكومة

*تفعيل النظام الفيدرالي للبنك بعد التحرير على غرار الطريقة الأمريكية.

وعلى الواقع كان السوق له حكمه وظلت هذه الأهداف مجرد اضغاث أحلام، حيث أكدت وقائع التطبيق للقرار ومنذ الوهلة الأولى التعثر حد الفشل حيث أتضح عدم الاستعداد بما ينبغي لحشد الإمكانيات المادية والبشرية واللوجستية وتهيئة بيئة العمل المناسبة داخليا وخارجيا، وكل ماله صلة بتنفيذ القرار بشكل متقدم أو حتى مقبول، وبدلا من الوقوف وتقييم الواقع المضطرب وإعادة النظر بالمراجعة ودراسة ماهو استثنائي للتعامل مع الواقع وبحث المساعدة والدعم والمشورة مع من قيل إنهم سيدعمون تنفيذ القرار وعلى وجه التحديد مؤسسة النقد العربي السعودي والرباعية بدلا من الوقوف بمسؤولية، ذهبت قيادة البنك المركزي بعد أقل من عام على قرار النقل وما أفرز من مشكلات لإصدار قرار التمويم (الحر)مما زاد الطين بلة لهذا القرار الإداري الذي له من المتطلبات المادية

صالح الجفري.

والبشرية ما نفتقد، وهذا النمط من السياسات النقدية تلجأ إليه الدول ذات الاقتصاديات المتينة والتي تتكئ على كم كبير من الاحتياطيات وهي تتدخل أيضًا أحيانًا لضبط آليات السوق وبقرار التعويم المطلق قضي على ما بقي من إمكانيات لتعافي الريال حيث ترك في مهب ريح السوق وفقًا وتوجيهات محافظ البنك المركزي لكل البنوك العاملة في البلد بأن تعتمد سعر صرف الدولار وغيره من العملات السائده في السوق ووفقًا لنشرة الأسعار التي زعم أنه سيصدرها ويعتمدها من مركزه الرئيسي في عدن ،ومن خلالها سيقيم مركز العملات الأجنبية في المراكز المالية لكل البنوك التجارية والإسلامية في البلد على أساس النشرة التي سينشر.

وعلى الواقع كان سعر الريال يتقهقر وفي أول مزاد فقد تقريبًا ٣٠٪من قيمته وتوالت الإخفاقات وانتشرت أماكن الصرافة أفرادًا وشركات بشكل لافت، وعجز البنك المركزي عن أداء كل وظائفه ، ونشطت محلات الصرافة على حساب البنوك في إدارة تمويل الاستيراد، كل الاستيراد تقريبًا ، وأمام تدهور الوضع وبعد مضي أقل من عامين تقريبًا جاء القرار الجمهوري رقم (١) الصادر في فبراير من العام ٢٠١٨قضى بموجبه تعيين محمد زمام محافظًا للبنك المركزي ، وتزامن ذلك مع الإعلان عن إيداع وديعة سعوديه بمبلغ (٢)مليار دولار لتمويل واردات ست من السلع الأساسية فقط.

وخلال هذه الفترة أثرت الاضطرابات السياسية على الأداء الاقتصادي ونشب الصراع بين رئيس الحكومة أحمد بن دغر ودولة الإمارات وتم عزله وإحالته للتحقيق، ومن المفارقات أن أحد أسباب إقالته تدهور قيمة العملة التي تجاوزت أو دنت تقريبًا من (٤٠٠) ريال أمام الدولار الواحد وسوء الأحوال المعيشية ؟!!! وتفاصيل تلك المرحلة وأثرها وإدارة المنحة التي أحدثت استقرار في سوق الصرف فيما غاب بشكل كبير الأثر المرتجى من الوديعة في تأمين أسعار السلع للناس

بمستويات معقولة، والأكثر خطرًا هو ما تفجر من إعلان مستشار رئيس الجمهورية بإتهام محافظ البنك المركزي بالتربح غير المشروع بمبلغ أكثر من (٩) مليارات ريال كما ادعى ونشر على وسائل التواصل الاجتماعي ، وهو الأمر الذي أكد صراع الأقطاب داخل بنية الشرعية وأثر تأثيرًا كبيرًا دون شك على سمعة البنك المركزي وطوي الأمر بالقرار الجمهوري رقم(١١)الصادر في مارس ٢٠١٩قضى بموجبه تعيين حافظ مياد محافظًا للبنك المركزي وبحصاد سياسي واقتصادي كارثي لا يتسع الحيز لتفاصيله وبإيجاز عجز للعام ٢٠١٧ يقدر ب(٥٠٠)مليار تقريبًا ، وعجز للعام ٢٠١٨يقدر ب(٩٠٠)مليار تقريبًا..لم يمكث حافظ مياد سوى فترة ستة أشهر أدار مابقي من الوديعة وحاول ربط موارد مأرب بالبنك المركزي وكثير... مما أعلن عن إصلاحات لم تقدم على الواقع أي تحولات في الاستقرار لسعر الصرف، الذي ظل يرتفع لضغوط الطلب المتنامي لتغطية واردات عديدة وأهمها فاتورة النفط التي لم يستمر مسألة تمويل مورديها عبر حساباتهم في الخارج ، وجاء القرار الجمهوري بعزل حافظ مياد وتكليف الأخ أحمد الفضلي بالقرار رقم (٣١)في سبتمبر ٢٠١٩، وتدهورت الأوضاع بشكل لم يسبق له مثيل إلى قبل عشرين يومًا من الآن وكان الحصاد المر للعجز لعامي تسعة عشر والعام عشرين وبمبلغ إجمالي (تريليون وثمانمائة مليار ريال) تقريبًا- تسعمائة مليار لكل عام -

وبالخلاصة كنا أمام حصاد لفشل السياسات والإجراءات الإدارية التي أتخذتها الحكومة والبنك المركزي والتي أودت بنا إلى هذا الوضع الكارثي الذي ولجنا ، ولاحت بارقة الأمل في القرارات الجمهورية الأخيرة بتغيير قيادة البنك المركزي وإسناد أمر إدارته لقيادة ذات سمعة مهنية وعلمية محط شهادة الكثيرين، ولكن الرهان عليها وحدها في إدارة أمر النقود سيكون رهان خاسر وكارثي أيضًا، مالم يتوازى معها إجراءات إصلاح وتغيير في بنية الحكومة بما يمكنها من إدارة أمور ماليتها العامة التي يتخطفها جميع منتسبيها إلا من رحم ربي هذا هو التحدي وما يعلق الناس عليه آمالا في تحسن أوضاعهم إذا ما أكتملت جهود الجميع وتجاوزوا كل خلافاتهم أمام ما يتهدد الناس من مخاطر الفناء والمجاعة والفقر، وما يترتب على ذلك من مهددات قد تودي بالمجتمع وأمنه وسلمه الاجتماعي ..

هذه آمال الناس وتطلعاتهم نحو تواصل عملية الإصلاح والتغيير وتجاوز أزمات وكوارث الماضي .

قراءة في مزاد بيع الدولار: هل حقق المزاد أهدافه المعلنة؟

د/ بثينة عبدالله إسماعيل علوي السقاف

أستاذ مساعد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وباحثة أكاديمية.

الأهداف المعلنة لبيع الدولار بالمزاد :

منذ إعلان البنك المركزي اليمني - عدن- في ١٠ من نوفمبر الماضي عن فتح مزادًا إلكترونيًا باستخدام منصة Refinitiv الإلكترونية العالمية لبيع وشراء العملات الأجنبية، وهناك تغيرات متسارعة في تسيير النشاط الاقتصادي في المناطق المحررة، فقد شهدت تدهورًا كبيرًا في سعر صرف الريال مقابل الدولار مما سبب آثارًا كبيرة على أسعار السلع الغذائية الأساسية، والتي شهدت تزايد جنوني دون ضبط للسعر، لإن المتحكم في سوق سعر الصرف الصرافين مما فاقم من أزمة الفقر ،ودخول البلاد في المجاعة.

إن البنك المركزي عدن قد أعلن إنه يستهدف من عملية المزاد تحقيق الأهداف الآتية :

١- يستهدف من عملية بيع العملة تغطية احتياجات السوق المحلية من العملة الصعبة.

٢-يعتبر إجراء يضمن تحقيق الاستقرار العام في الأسعار والنقد الأجنبي.

٣-مواجهة اضطرابات آليات العمل بسوق النقد وتخفيف الضغط على شراء العملات الصعبة من السوق، وبالتالي السيطرة على التدهور المتسارع للعملة المحلية.

ولقد أكد البنك المركزي اليمني إن فتح المزاد سيكون بشكل أسبوعي، لبيع مبلغ خمسة عشر مليون دولار أمريكي (USD ١٥,٠٠,٠٠٠) في كل مزاد ، وفقًا للشروط والتفاصيل التالية:

حيث يتم تقديم العطاءات من قبل البنوك التجارية والإسلامية باستخدام منصة Refinitiv الإلكترونية. أما البنوك التي ليس لديها وصول إلى منصة Refinitiv سيقوم البنك المركزي بتقديم العطاءات نيابة عنها، بناء على طلب رسمي مقدم إلى البنك المركزي عبر البريد الإلكتروني المخصص لهذا الغرض، خلال فترة المزاد المعلن عنها من البنك المركزي عدن .

ويبدأ المزاد في الساعة العاشرة صباحًا ويغلق في الساعة الثانية عشر ظهرًا في نفس اليوم.

أن يكون مبلغ العطاء بمضاعفات الألف دولار.

لا يتجاوز إجمالي العطاءات المقدمة من قبل كل مشارك نسبة ٢٥٪ من إجمالي قيمة المزاد.

لا يحق للمشارك إلغاء أو تغيير العطاءات بعد تقديمها.

يقوم البنك المركزي بتغطية حسابات البنوك لدى مراسليها بالخارج بحسب طلبهم خلال يومي عمل من تاريخ المزاد. و سيتم نشر نتائج ترسيه المزاد في نفس اليوم على موقع البنك المركزي اليمني.

ومنذ ١٠ من نوفمبر إلى ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١ أقام البنك المركزي- عدن- سبعة مزادات لبيع الدولار، قمنا في توضيحها في هذا المقال بالجدول والرسم البياني التاليين:

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

جدول يوضح بيانات مزادات بيع الدولار عبر منصة "رفينيتف" للبنك المركزي اليمني- عدن-								
الرقم	البيان	المزاد الاول 10نوفمبر 2021	المزاد الثاني 16 نوفمبر 2021	المزاد الثالث 23 نوفمبر 2021	المزاد الرابع 1 ديسمبر 2021	المزاد الخامس 14ديسمبر2021	المزاد السادس 21 ديسمبر2021	المزاد السابع 23ديسمبر 2021
1	مبلغ المزاد المعلن عنه	خمسة عشر مليون دولار$	خمسة عشر مليون دولار$	خمسة عشر مليون دولار$	خمسة عشر مليون دولار$	خمسة عشر مليون دولار$	خمسة عشر مليون دولار$	خمسة عشر مليون دولار$
2	العملة	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي
3	تاريخ المزاد	10نوفمبر 2021	16 نوفمبر 2021	23 نوفمبر 2021	1 ديسمبر 2021	ديسمبر2021	21 ديسمبر 2021	23ديسمبر 2021
4	تاريخ يوم التسوية	14 نوفمبر 2021	18 نوفمبر2021	25 نوفمبر2021	5 ديسمبر2021	16 ديسمبر 2021	23 ديسمبر 2021	26ديسمبر2021
5	اجمالي مبلغ المطاءات المقدمة	ثمانية مليون وسبعمائة وخمسة وسبعون الف دولار	اربعة عشر مليون وسبعمائة وثمانية الف دولار	ثلاثة عشر مليون واربعمائة وواحد وخمسين الف	ستة عشر مليون وتسعمائة واثنان وتسعون الف دولار امريكي	عشرة مليون ومائتان ألف دولار امريكي	اربعة مليون وتسعمائة وثمانية عشر ألف دولار امريكي	تسعة مليون وثلاثة وثلاثون ألف دولار أمريكي
6	أعلى سعر عطاء	1441 ريال يمني/ دولار	1495 ريال يمني/ دولار	1490 ريال يمني/ دولار	1620 ريال يمني/ دولار	1350 ريال يمني/ دولار	900 ريال يمني/ دولار	900 ريال يمني/ دولار
7	ادنى سعر عطاء	1411 ريال يمني/ دولار	1461 ريال يمني/ دولار	1461 ريال يمني/ دولار	1577 ريال يمني/ دولار	1300 ريال يمني/ دولار	850 ريال يمني/ دولار	830 ريال يمني/ دولار
8	عدد المشاركين	خمسة	سته	خمسة	خمسة	ستة	ثلاثة	خمسة
9	عدد المطاءات المقدمة	ثمانية	ستة عشر	اربعة عشر	ثلاثة عشر	تسعة	ثلاثة	ثمانية
10	عدد المطاءات المقبولة	ثمانية	ستة عشر	اربعة عشر	اثنى عشر	تسعة	ثلاثة	ثمانية
	اجمالي مبلغ	ثمانية مليون	اربعة عشر	ثلاثة عشر	خمسة عشر	عشرة مليون ومائتان	اربعة مليون	تسعة مليون

	المطاءات	وسبعمائة وخمسة وسبعون الف دولار	مليون وسبعمائة وثمانية الف دولار	مليون واربعمائة وواحد وخمسين الف	مليون دولار امريكي	ألف دولار امريكي	وتسعمائة وثمانية عشر ألف دولار امريكي	وثلاثة وثلاثون ألف دولار أمريكي
12	قيمة المباع من الدولار بالريال اليمني	اثنى عشر مليار وخمسمائة واثنان وعشرون مليون وستمائة وخمسة وعشرين الف ريال يمني	واحد وعشرين مليار واربعمائة وثمانية وثمانين مليون وثلاثمائة وثمانية وثمانون الف يمني	تسعة عشر مليار وستمائة وواحد وخمسون مليون وتسعمائة واحدى عشر الف ريال يمني	ثلاثة وعشرين مليار وسبعمائة وستون مليون	ثلاثة عشر مليار ومائتان وستين مليون ريال يمني	مليار وستة وثلاثون مليون وثلاثمائة الف ريال يمني	سبعة مليار وسبعمائة وثلاثة واربعون مليون وتسعمائة الف ريال يمني
13	نسبة التغطية*	%58.5	%98.05	%90	%113.28	%68	%33	%60
14	نسبة التخصيص**	%100	%100	%100	%88.28	%100	%100	%100
15	سعر المزاد	1411 ريال يمني/ دولار	1461 ريال يمني/ دولار	1461 ريال يمني/ دولار	1584 ريال يمني/ دولار	1300 ريال يمني/ دولار	850 ريال يمني/ دولار	830 ريال يمني/ دولار

*نسبة التغطية نسبة التغطية تبين نسبة اجمالي الطلبات المتقدمة من مبلغ المزاد المعلن.

** نسبة التخصيص تبين نسبة اجمالي الطلبات المقبولة من اجمالي الطلبات المقدمة.

مزاد بيع الدولار عبر منصة (رفينيتف) للبنك المركزي اليمني - عدن

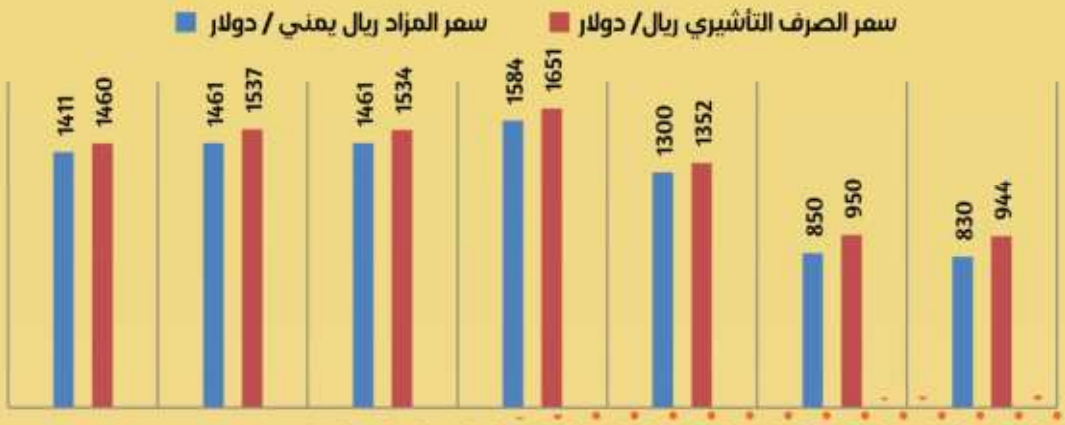

لاحظ من الشكل البياني أنه تزايد سعر الصرف التأشيري للبنك المركزي من أول مزاد حتى المزاد الثالث حيث بلغت الزيادة ١٠٥ ريال لكل دولار وهذا مؤشر كان غير مطمئن حيث يدل على تماهي البنك المركزي مع سعر الصرف في السوق، وواصل الارتفاع في المزاد الرابع إلى ١٧٤ ريال لكل دولار ، إلاّ أنّهُ تقلص الفارق في المزاد الخامس بنحو ٨٥ ريال لكل دولار، وفي المزاد السادس ١٠٠ ريال لكل دولار، وفي المزاد السابع ١٥ ريالا لكل دولار، وهذا التذبذب في سوق الصرف يشير إلى غياب السيطرة على هذا السوق وسيادة الهلع وعدم الثقة .

إن عملية المزاد لم تحقق الأهداف المعلنة والمشار اليها بمالية منذ البداية حيث لم تباع كل الدولارات المعروضة وفي نفس الوقت كان الريال لازال في انهيار خاصة في الثلاثة المزادات الأولى ، إلاّ أنّهُ بعد المزاد الرابع بدأت حالة من الانخفاض في أسعار الرسو وتقلص معها الفارق في سعر الصرف التأشيري.

من خلال آثار المزاد الأخير في السوق يمكن القول أن المزاد من ناحية استهدافه من عملية بيع العملة تغطية احتياجات السوق المحلية من العملة الصعبة بشأن الاستيراد وتغطية أرصدة البنوك في الخارج فتم تغذية الأرصدة، كما تم تغذية البنك المركزي- عدن- بعائدات مبيعات المزاد نقداً مما يساعده على تنمية مصادره من العملة المصدرة وتجنبه تمويل العجز في الموازنة العامة عبر المصادر التضخمية، فقد تم جراء البيع في السبعة المزادات سحب مبلغ (١٠٠,٤٦٢,٨٣٤) مليار ريال يمني جراء بيع (٨١,٠٨٥,٠٠٠) مليون دولار أمريكي، أما القضاء على جزء من الطلب غير الحقيقي على الدولار أو لنقل دافع الطلب المضاربي فيمكن القول أنّهُ تحقق جزئياً، إلاّ أن الحكم على أسعار السلع الأساسية المغطاة أسعارها من بيع المزاد ليس الآن فهذا يرتبط بعامل الزمن .

أما الهدف إجراء المزاد يضمن تحقيق الاستقرار العام في الأسعار والنقد الأجنبي، فقد بدأت آثاره يلامسها المواطن في أرض الواقع، فمنذ المزاد السادس تحديداً ورسو العطاء على ٨٥٠ ريالا لكل دولار انخفضت الأسعار لنحو ما يزيد عن نسبة (٤٥٪)، مصحوباً بانخفاض المشتقات النفطية كذلك، وسرعة استجابة وزارة الصناعة والتجارة لتكثيف حملات الرقابة على الأسعار.

وفيما يخص هدف مواجهة اضطرابات آليات العمل بسوق النقد وتخفيف الضغط على شراء العملات الصعبة من السوق، وبالتالي السيطرة على التدهور المتسارع للعملة المحلية، ما زال هناك اضطرابات في آلية عمل سوق النقد فهناك فجوة بيع الدولار في المزاد والسعر التأشيري والذي يتم التعامل به من قبل المبادلات التجارية، كذلك لم يقترب إلى سعر الصرف في مناطق سيطرة الحوثي، وهذا الهدف إنْ لم يتحقق في المزادات القادمة فسيتعرض الريال إلى انتكاسة مرةً أخرى.

واخيراً من أجل أن يظل آثار المزاد الايجابية مستمرة لأطول فترة زمنية كبدء بعملية الاستقرار الاقتصادي لابد من المحافظة على التوازن في الكتلة النقدية، وملائمتها مع النشاط الاقتصادي وعدم ضخ أي عملة نقدية إلاّ بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي وبشكل مدروس من قبل البنك المركزي اليمني-عدن-، والسيطرة على سوق الصيرفه المتحكم فيه منذ سبع سنوات من الحرب تجار الربح السريع من المضاربين في العملة ومحاولة التصدي منهم لأي محاولة تصحيح مسار السياسات النقدية من قبل البنك وعودة الدورة النقدية إلى مسارها الصحيح بنك مركزي وعملاء وبنوك تجارية واسلامية، كما ينبغي على البنك المركزي- عدن- تكثيف المراقبة لنشاط غسيل الأموال لما له من آثار مدمرة على الاقتصاد وتثبيط لأي اصلاحات نقدية ومالية لما شأنه الاسراع في التعافي الاقتصادي والنهوض الاقتصادي فيما

رابطة الاقتصاديين
ECONOMISTS ASSOCIATION
شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد
أرز
سلطان الهند
سلطان الهند
INDIA SULTAN
ارز بسمتي هندي فاخر
Premium Indian Basmati Rice
حبة طويلة
درجة أولى
كلاسيك
Classic
NET WEIGHT
40 KG
انتاج الهند
Produce in India
الحبة الطويلة
والمذاق الفاخر
شركة
أولاد سالم عبدالرحمن باجرش
للتجارة والصناعة
SABSON

تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

قام فريق الرصد لرابطة الاقتصاديين المعني برصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن المنفذ في شهر ديسمبر للعام المنصرم ٢٠٢١م، ونقدم للقراء الأكارم صياغ تحليلي للأسعار وانعكاسه على ميزانية الاسرة اليمنية.

أولاً: تحليل رصد أسعار المستهلك

وفيما يلي استمارة الرصد المعتمده من قبل فريق الرصد :

جدول رقم (1) رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

رقم	الصنف/ السلع	الاسبوع الاول 2021/12/4		الاسبوع الثاني 2021/12/11		الاسبوع الثالث 2021/12/18		الاسبوع الرابع 2021/12/25	
		ريال يمني	1691 دولار	ريال يمني	1371 دولار	ريال يمني	1303 دولار	ريال يمني	944 دولار
	أولا: السلع الاساسية								
1	كيس القمح الامريكي 50كيلو	35500	20.99	34000	24.79	34000	26.09	21000	22.24
2	دقيق السنابل ابيض 50 كيلو	42500	54.13	47000	34.28	38500	29.54	27000	28.60
3	أرز الفخامة40 كيلو	73000	43.16	72000	52.51	70000	53.72	53000	56.14
3	سكر السعيد 50 كيلو	61500	36.36	54000	39.38	47500	36.45	29900	31.67
4	زيت الطبخ بيت الكرم 20 لتر	49000	28.97	48000	35.01	42500	32.61	12700	13,45
5	حليب الاطفال بيبلاك 0.4 جم	6500	3.84	6500	4.74	8500	4.98	8500	9.0

ثانيا: سلع مكملة

6	الحليب المجفف دانو2.5 كجم	18000	10.64	18000	13.12	18000	13.81	18000	19.06
7	شاي الكبوس (1) كجم	9000	5.32	9000	6.56	8000	6.13	7000	7.41
8	الفاصوليا الحمراء (1) كجم	3800	2.24	3800	2.77	2800	2.14	2600	2.75
9	الفاصوليا البيضاء(1) كجم	2780	1.64	2780	2.02	2700	2,07	1890	2.0
10	العدس الاصفر(1) كجم	2800	1.65	2800	2.04	2800	2.14	2200	2.33
11	كرتون معجون الطماطم المدهش	4300	2.54	4000	2.91	4800	3.68	3300	3.49
12	مكرونة المائدة(400جرام)	790	0.46	790	0.57	790	0.60	790	0.83

	ثالثا: الفواكه								
13	التفاح(1) كجم	3500	2.06	3500	2.55	3500	2.68	2500	2.64
14	البرتقال(1) كجم	3000	1.77	3000	2.18	2000	2.30	2000	2.11
15	الموز(1) كجم	1000	0.59	800	0.58	800	0.61	600	0.63
16	التمور(1) كجم	2000	1.18	2000	1.45	2000	1.53	2000	2.11
	رابعا: الخضروات								
17	البطاطس(1) كجم	800	0.47	800	0.58	500	0.38	500	0.52
18	البصل الجاف(1) كجم	800	0.47	800	0.58	800	0.61	600	0.63
19	الباذنجان(1) كجم	800	0.47	800	0.58	800	0.61	800	0.84
20	الطماطم(1) كجم	1500	0.88	1600	1.16	1000	0.76	600	0.63
21	الباميا(1) كجم	1800	1.06	2000	1.45	2000	1.53	2000	2.11
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها								
22	لحم الغنم(1) كجم	8000	4.73	8000	5.83	8000	6.13	8000	8.47
23	لحم بقري(1) كجم	-	-	-	-	-	-	5000	5.29
24	الدجاج الحي(1) كجم	5000	2.95	5000	3.64	5000	3.83	5000	5.29
25	الدجاج المجمد(1) كجم	4500	2.66	4500	3.28	4500	3.45	4500	2.26
26	طبق البيض(1) كجم	4000	2.36	3500	2.55	3200	2.45	3200	3.39
	سادسا: الاسماك								
27	الثمد(1) كجم	6000	3.54	6000	4.37	5.37	7000	7000	6.35
28	الديرك(1) كجم	10000	5.91	10000	7.29	7.67	10000	10000	12.41
29	السخلة(1) كجم	12000	7.09	12000	8.75	9.20	12000	12000	10.59

فريق رصد الاسعار- رابطة الاقتصاديين

يلاحظ تذبذب اسعار السلع كلما تغير سعر الصرف صعودا وهبوطا بفترات زمنية متقاربة خلال شهر ديسمبر، مما اربك قوى العرض والطلب على السلع الاستهلاكية في السوق، ومع انخفاض سعر الصرف من ٢١٩ ريالا للدولار في الاسبوع الاول ليصل إلى ٩٤٤ ريالا للدولار الواحد في الاسبوع الرابع انخفضت معه معظم اسعار السلع الأساسية انخفاضا كبيرا متزامن مع تشديد الرقابة على الاسعار في الاسواق، فقد انخفض كيس القمح الامريكي ٥٠كم بنسبة (٤٠,٨٤٪) كما انخفض قيمة الدقيق الابيض السنابل ٥٠ كم بنسبة (٣٦,٤٧٪)، بيمنا بنسبة (٢٧,٣٩٪) كان انخفاض ارز الفخامة وزن ٤٠ كم، ، بينما وصل الانخفاض في زيت الطبخ بيت الكرم ٢٠ لترا نسبة (٧٤٪) من سعرة في الاسبوع الاول، بينما ارتفع حليب الاطفال بيبلاك عبوة ٤٠٠ جرام بنسبة (٣٠٪) كما يوضحه الرسم البياني التالي:

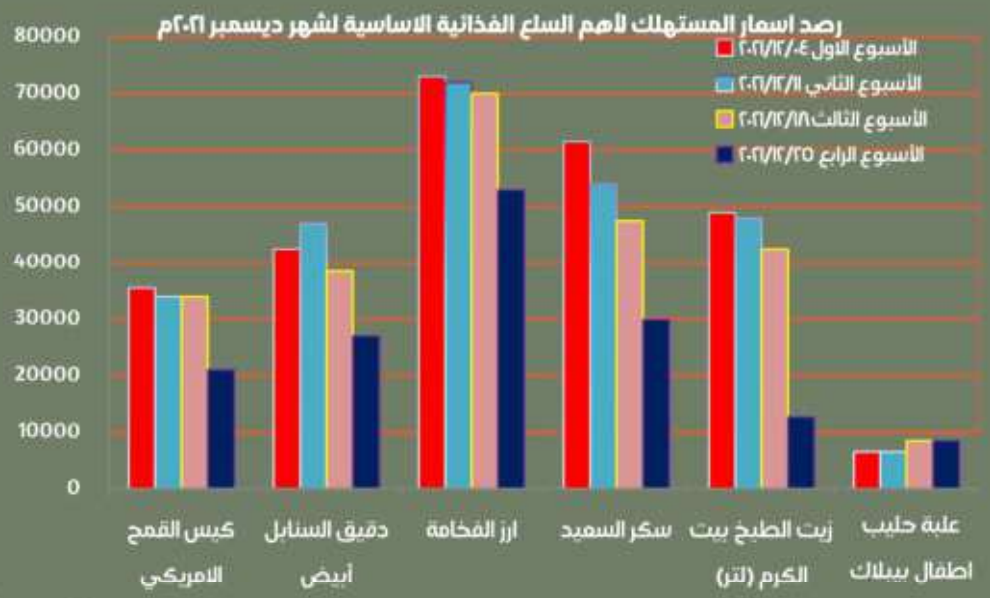

ويعود هذا الانخفاض في اسعار السلع الغذائية الأساسية في محافظة عدن منذ منتصف شهر ديسمبر الحالي لسبب رئيسي الا وهو تحسن سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار فقد بلغت نسبة انخفاض سعر صرف الدولار (٤٤٪) منذ اول اسبوع مقارنة بالأسبوع الرابع من الرصد، نتيجة تغيير مجلس إدارة البنك المركزي اليمني -عدن - ورسو سعر مزاد بيع الدولار الى ما دون ٨٠٠ ريال مما شهد انخفاضا متسارعاً بعد أن وصل سعر الصرف التأشيري ما يقارب ١٢٠٠ ريال يعني للدولار الواحد.

أما فيما يخص السلع المكملة لم يحدث تغيير كبير في سعرها يلتمسه المواطن وإنما تغيير طفيف نتيجة ارتباط أسعار هذه المنتجات بالموردين اذا لم يستجب البعض بالتخفيض بشكل يتناسب مع تغيرات أسعار الصرف. والرسم البياني ادناه يوضح ذلك.

أما أسعار الاسماك واللحوم ومشتقاتها والتي تم رصدها خلال فترة الرصد حدث في بعض السلع تغيير طفيف في سعرها في آخر الشهر مقارنة بالربع الاول خاصة في سعر طبق البيض الذي انخفض بنسبة (٢٠٪).

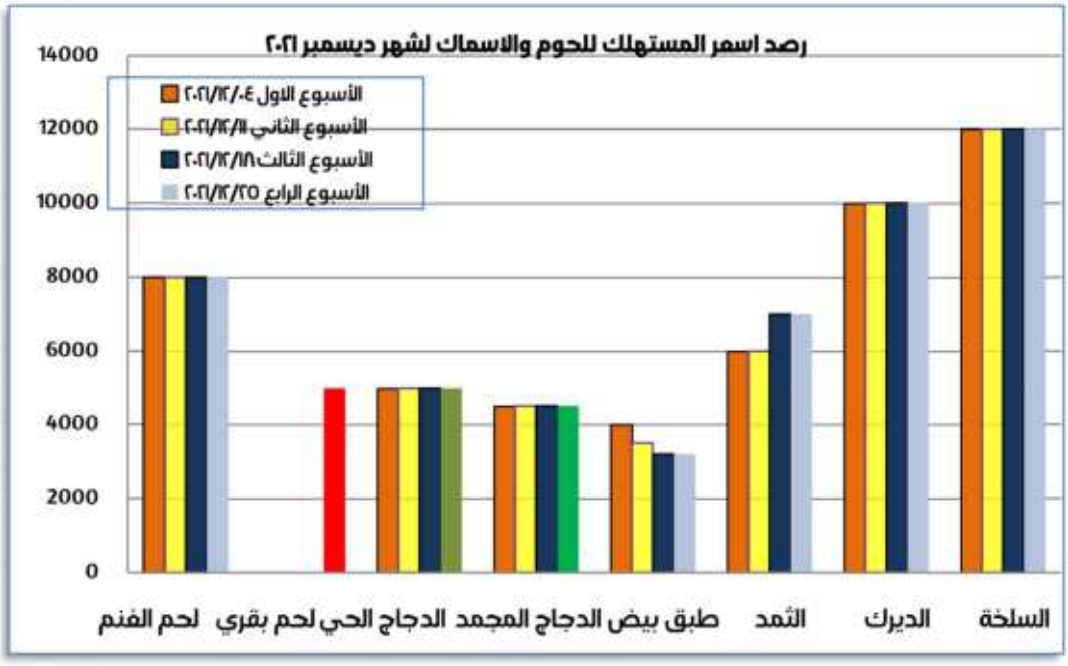

أما اسعار الاسماك التي كانت محل الرصد ظلت محافظة على أسعارها طول فتره شهر ديسمبر باستثناء (الثمد) الذي ارتفع سعره في الاسبوع الاخير من الشهر الجاري بنسبة (١٦٪)، ويعود ارتفاع أسعار الاسماك عموما إلى ارتفاع اسعار المشتقات النفطية الداخلة في عملية الاصطياد ونقل الاسماك إلى الأسواق، كما ان بيع الاسماك إلى خارج المحافظة والتصدير إلى الخارج دون مراعاة تغطية الطلب المحلي له بالغ الاثر لارتفاع المعروض منه في السوق.
وفيما يلي الرسم التوضيحي لأسعار الخضروات التي شهدت هي الاخرى ارتفاعا في اسعارها وانخفاضا في سعر الطماطم بنسبة (٦٠٪) لدخول موسمه، وكذلك البطاطس الذي شهد هو الاخر انخفاضا بنسبة (٣٧,٥٪) والتفاح بنسبة (٢٨,٥٧٪) والموز انخفض بنسبة (٤٠٪)متأثراً بتغيرات سعر الصرف، أما الباميا فقد ارتفعت بنسبة (١١٪)، حيث تعاني السلع الزراعية في اليمن من ارتفاع الاسعار نتيجة عدة عوامل أهمها تأثر مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية نتيجة الاقتتال او اقفال الطرق الرئيسة بين المحافظات لنقل المنتجات الزراعية التي لا يتم زراعتها في المناطق المحررة والتي كالبطاطس مثلا، بالإضافة إلى العامل الرئيسي ارتفاع اسعار المشتقات النفطية ورفع الدعم عن المزارعين، والتي تدخل كأكبر تكاليف انتاج بالإضافة إلى تكاليف النقل.

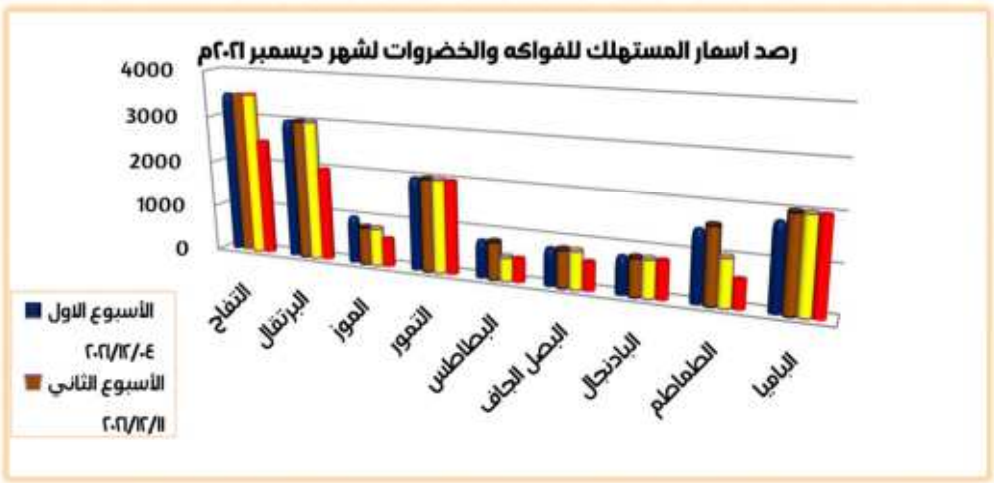

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة
شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama
أطيب مذاق صحي

ثانياً: انعكاس اثار ارتفاع أسعار السلع الاساسيه على ميزانية الاسره اليمنيه في ظل الحرب
لقد اثرت طولة فترة الحرب من تداعيات اقتصادية طالت مختلف القطاعات الاقتصادية وتراجع الأنشطة الاقتصادية المختلفه متزامنه ارتفاع نسبة البطاله وارتفاع التضخم إلى مستويات كبيره وتدهور مؤشرات الامن الانساني في عموم البلاد، واستمرار انهيار القيمة الشرائية للعملة في المناطق المحررة، أي مقدار ما تستطيع شرائية الوحده النقدية (الريال) من سلع وخدمات حقيقيه خلال فترة زمنية معينة.
لذا يتيح لنا رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية الأساسية اظهار اثار ذلك على معيشة المواطن وقدرته الشرائيه وفي ضوء دخلة المحدود لموظفي الجهاز الحكومي منتظمي صرف مرتباتهم شهريا كسلة غذائية متكاملة، فوفق اخر تحديث لشهر نوفمبر ٢٠٢١م للكتلة الغذائية لليمن وفق منظمة الغذاء العالمي، كتقدير قيمة سلة غذائية لعدد أفراد الأسرة اليمنية من إلى١٠ أفراد، قيمة السلة الغذائية في المناطق المحررة ومناطق سيطرة الحوثي .

جدول رقم (2) عدد افراد الاسرة اليمنية										
قيمة السلة الغذائية ريال يمني / المنطقة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
في المناطق المحررة (عدن)	13000	27000	40000	53000	66000	80000	93000	106000	12500	133000
مناطق سيطرة الحوثي (صنعاء)	7500	15000	23000	31000	39000	46000	54000	62000	29000	77000
https://fscluster.rog/ yemen/ documents										

ومن خلال كتلة الغذاء في اليمن ، ورصد اسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية الاساسية و متوسط عدد افراد الاسرة اليمنية الذي يقدر بـ(٧) افراد، فوفق كتلة الغذاء أن قيمة سلة غذائية (٩٣٠٠٠) الف ريال يمني للمناطق المحررة، فأوجه شرائها للسلع الاساسية كمتوسط اسعار شهر ديسمبر كالآتي:

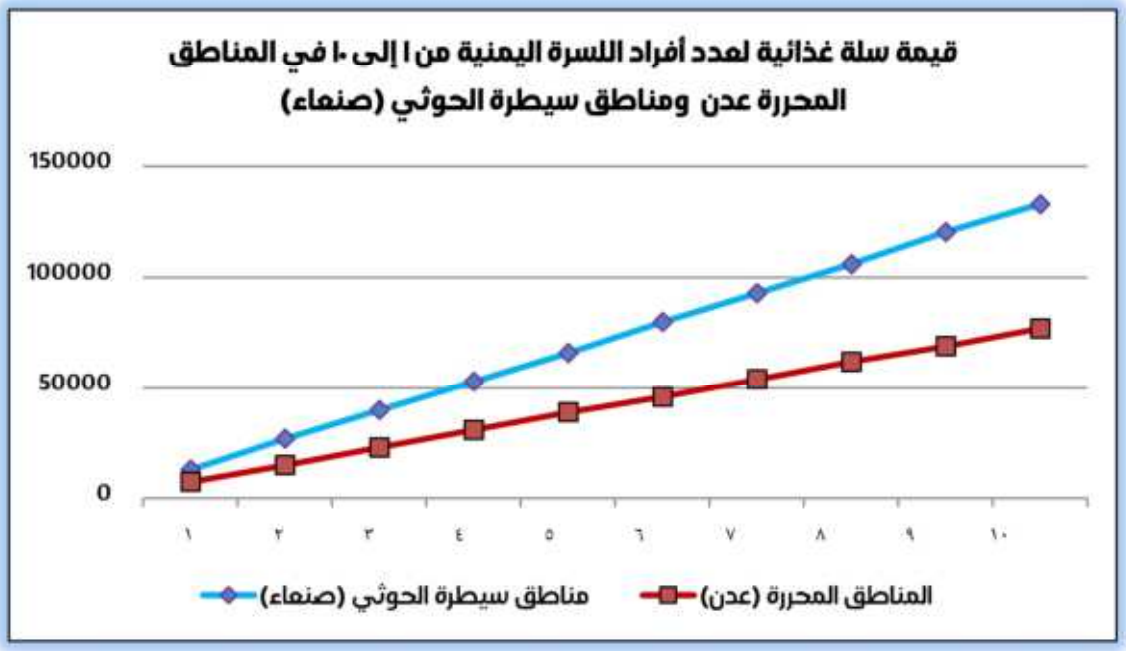

ومن خلال استعراض لمكونات سلة غذائية متوسطة الحجم لخمس سلع أساسية جاءت سعرها كتوسط سعري لشهر ديسمبر لعام ٢٠٢١م مبلغ (١٣٠٨٠٥)الف ريال يمني، وتعتبر سلة غذائية منخفضة السعرات حريرية من خلال انخفاض زيت الطبخ (٤ لتر) لـ(٧) افراد على حساب المكونات الاخرى ، ورغم ذلك يفوق متوسط قيمتها الشرائية دخل الاسرة اليمنية الذي يتراوح ما بين ٨ الى ٩٠ الف كحد اقصى لموظفي الجهاز الحكومي وحتى الخاص، وهذا يتجاوزه بكثير وبالتالي فإن المواطن اليمني كمستهلك يستغني عن سلع كثيرة هامة من قائمة مشترياته وفق خط ميزانيته ناهيك عن توفر تكلفة العلاج اثناء الحالات المرضية الذي هو الاخر تكلفته عالية مع غياب الخدمات الصحية الجيدة في المستشفيات الحكومية التي خفض الانفاق الحكومي عليها منذ السبع السنوات الماضية لبدء الحرب، كل ذلك ينعكس على متطلبات الترفيهية الاخرى للسواد الاعظم من سكان محافظة عدن وبقية المناطق المحررة.

وإذا ما التفتنا إلى اصحاب الدخل غير الثابت او الاجر اليومي، ومن افراد الجيش والامن والمتقاعدين العسكرين الذين تتأخر مرتباتهم التي تصل إلى ما يزيد عن أربعة أشهر فإن المبلغ المقدر لشراء السلة الغذائية من السلع الأساسية الهامة والتي قدرت بـ(١٣٠٨٠٥)الف ريال يمني كتوسط سعري، تزيد كثيرا إذا كان الشراء بالدين من البقالات والبيع بالتجزئة، وكما هو متعارف ان كلما زات قنوات التوزيع وبعدة عن الوكيل (نقطة التوزيع) كلما ارتفعت السعر وقس على ذلك أيها القارئ سكان المناطق النائية والريفية ا لمتناثرة في المناطق المحررة كم يصل سعر الوحدة من السلعة لمناطقهم.

	جدول رقم (3) يوضح مكونات سلة غذائية من السلع الاساسية وفق اسعار المستهلك	
الرقم	السلعة	السعر(ريال يمني)
1	دقيق ابيض السنابل 25 كيلو جرام	38750
2	ارز الفخامة 10 كيلو جرام	67000
3	سكر السعيد 10 كيلو جرام	9645
4	زيت طبخ بيت الكرم (4 لتر)	7610
5	حليب الاطفال بيبلاك 400 جرام	7500
6	ملح (كيلو جرام)	300
	المجموع	130805 ريال يمني
المصدر: فريق رصد رابطة الاقتصاديين		

اعداد فريق رصد اسعار السلع الاساسية

د/ بثينة عبدالله اسماعيل السقاف رئيس فريق الرصد
أ/ محمد سالم أبو بكر عضوا
أ/ انصاف عباد الظنبري عضوا

نقطة الاقتصاديين
ECONOMISTS ASSOCIATION
شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد
أفضل مخبوزات من أجود دقيق
السنابل
ALSANABEL
دقيق أبيض

الحرب في اليمن هل تتحول إلى صراع الموارد؟

د. حسين الملعسي

تعد اليمن أحد أقل الدول نموا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحتل مركزًا متأخرًا في مؤشرات التنمية الاقتصادية والإنسانية على مستوى العالم، حيث أتت اليمن ثانيًا على مستوى العالم في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ،حيث بلغت النسبة ٧٦,٩ ٪ في عام ٢٠١٦م، وتشهد اليمن اليوم أكبر أزمة إنسانية وعملية إغاثة في العالم بسبب النزاع المسلح الحالي في البلاد، ويحتاج حوالي ٢٠,٧ مليون إنسان أي ٦٦٪ من إجمالي عدد السكان إلى مساعدات إنسانية في الوقت الراهن.

وبالتالي فإن الأزمة الاقتصادية التراكمية والمركبة التي يعيشها اليمن اليوم تضع البلاد على حافة انهيار اقتصادي شامل بسبب الحرب الدائرة والصراع على الموارد إذ أدت إلى تراجع خطير للغاية في مؤشرات الاقتصاد الكلي .

فبعد سبع سنوات من الحرب الدائرة في اليمن بين السلطات المعترف بها دوليا والمتمردين الحوثيين في شمال البلاد تشهد الحرب هدوءًا نسبيًا ،وفي ذات الوقت استعدادًا كبيرًا لحسم الحرب بالطلقات الأخيرة عن طريق حسم حرب الاستحواذ على الموارد الاقتصادية والمناطق الإستراتيجية المهمة في البلاد .

إن أهم الموارد الاقتصادية في البلاد هي موارد النفط والغاز، ومن ثم فإن الاستيلاء على الموارد الاقتصادية هو الهدف الأول والأخير للنزاع الدائر في البلاد منذ أمد بعيد.

تشكل الموارد الطبيعية النفط والغاز أهم موارد البلاد المالية، وبحسب المعلومات لفترة ما قبل الحرب أي في عام ٢٠١٤م كانت نسبة قيمة الصادرات من هذا القطاع ٩٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات ، كما ساهم هذا القطاع بنسبة تتراوح بين ٣٠ - ٤٠ ٪ تقريبا في تكوين المنتوج الوطني الإجمالي ، كما شكلت الإيرادات النفطية لفترة ما قبل الحرب حوالي ٧٠٪ من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة ، وبشكل عام فإن قطاع النفط والغاز يعد أهم روافد البلاد من العملة الصعبة اللازمة لتغطية الاحتياطات الخارجية من النقد الأجنبي وتمويل الواردات السلعية وعاملا مهما لدعم استقرار سعر صرف العملة المحلية، ويشكل هذا القطاع إلى جانب الموارد الطبيعية المعدنية كالذهب وغيرها موارد ذات أهمية إستراتيجية تدر أموالا طائلة للبلد الفقير.

وبسبب الحرب الدائرة فقد انخفض إنتاج وتصدير النفط والغاز بنسبة ٩٠٪ ، وبناء عليه انخفضت صادرات البلاد بنسبة ٧٥٪ للعام ٢٠١٤م وقد تسبب ذلك في أزمة المالية العامة للدولة وذلك من خلال انخفاض الإنفاق على الخدمات العامة وأدى إلى غياب تقديم الحد الأدنى من المتطلبات الاقتصادية مع توقف الإنفاق الاستثماري.

ويرافق الصراع على الموارد الطبيعية صراع مواز على الموانئ وبخاصة موانئ تصدير النفط والغاز ، وهي ميناء رأس عيسى الواقع تحت سيطرة الحوثيين في مدينة الحديدة الواقعة جنوب البحر الأحمر وميناءي الشحر وبلحاف في جنوب البلاد والواقعة تحت سيطرة السلطات المعترف بها دوليا.

وهناك صراع آخر، وهو الصراع المحتدم والمتمثل في سعي المتنافسين للاستيلاء على المطارات والجزر، حيث تمتلك البلاد حوالي ١٢٨ جزيرة على طول سواحل البلاد البالغة حوالي ٢٠٠٠ كيلو متر، كما يشمل الصراع بين المتحاربين صراعًا قويًا للاستيلاء على مضيق باب المندب ذي الأهمية الإستراتيجية.

كما أن الصراع مستميت على تقاسم الموارد المالية الشحيحة من مصادرها المختلفة مشروعة وغير مشروعة كالجمارك والضرائب وغيرها من الجبايات والرسوم بأنواعها قانونية وغير قانونية، والصراع يمتد للاستحواذ على الموارد المالية للمؤسسات الإيرادية المنتشرة على طول البلاد وعرضها كالاتصالات.

هذا ويلاحظ أن العمليات العسكرية قد هدأت نسبيًا في الحدود المتاخمة للمناطق الغنية بالموارد الاقتصادية، وكذا المناطق الجغرافية ذات الأهمية الإستراتيجية والحدود الدولية للبلد ؛دلحساسية هذه المناطق وأهميتها كمناطق تماس لمصالح أطراف محلية وأقليمية ودولية خاصة مصالح الشركات والدول الغربية.

إن مصدر القوة الحاسم للمتحاربين هو الاستيلاء على مناطق الثروات الطبيعية والمناطق الإستراتيجية وحدود الدولة، ولخطورة الحرب على تلك المناطق نلاحظ توقف الحرب على بعد مسافات محدودة من تلك المناطق الغنية بالموارد أو ذات الأهمية الجيواستراتيجية لحساسية الحرب في تلك المناطق بسبب إهتمام الإقليم والعالم ببقائها تحت سيطرة الحكومة الشرعية خوفًا من استغلال تلك الموارد لأهداف عدائية تضر بالأمن والسلم الإقليمي والدولي ومصالح الدول والشركات العاملة في البلاد.

ويلاحظ من خارطة تقاسم الأراضي بعد سبع سنوات من الحرب ، أن السلطة الشرعية تستولي وبدعم إقليمي من التحالف العربي على كل المناطق الغنية بالثروات المكتشفة، وهي مأرب وشبوة وحضرموت وهي المناطق المنتجة للنفط والغاز التي تمتلك احتياطيات ضخمة ، وتلك المناطق هي مناطق تصدير النفط والغاز، وبالتالي تشكل مصدرًا مهما لاحتياجات البلد من موارد النقد الأجنبي ويسعى المنافسون الحوثيون للسلطة المعترف بها دوليًا للاستيلاء على تلك المناطق بالحرب أو بغيرها من الأساليب المعروفة في البلاد وخاصة استخدام الرشاوي وشراء الذمم ،والذي يمتلك اليمنيون خبرة واسعة النطاق في هذا الأسلوب المتوارث أجيالا بعد أجيال.

ونفس الوضع ينطبق على المناطق الإستراتيجية في الدولة حيث تسيطر السلطات الشرعية وبدعم خارجي مباشر وغير مباشر على الموانئ (باستثناء ميناء الحديدة المحاصر نسبيًا من قبل التحالف) وعلى السواحل المهمة وتسيطر على أهم المطارات وعلى الجزر المهمة مثل سقطرى، وتسيطر أيضًا على مضيف باب المندب ذي الأهمية الإستراتيجية في التجارة الدولية، حيث تمر من خلاله حوالي ٢١٠٠٠ سفينة تجارية سنويًا، ويمر خلاله النفط الخام يوميًا بحوالي ٤ مليون برميل.

إن سيطرة السلطات الشرعية على مناطق الثروات ومناطق التميز الإستراتيجية هو مصدر القوة الوحيد المتبقي في أيديها ، ولكن في ذات الوقت مع اقتراب المناهضين الحوثيين من تلك المناطق وخاصة في مأرب وشبوة فإن تبدلات محتملة في تقاسم النفوذ على الموارد وليس بالأمر المستحيل.

أما تقاسم بقية الموارد المالية بين المتحاربين على السلطة واضح جدًا، حيث تم الاستحواذ على الموارد السياسية للدولة بين المتحاربين الرئيسين وقوى أخرى مما أضعفت السلطة المعترف بها دوليًا، وقاد إلى مشاكل اقتصادية خطيرة مثل انهيار العملة ووقف العمل بالميزانية العامة للدولة ووقف المشاريع وتعطل الخدمات المختلفة ،وضعف دور الدولة الدستوري مثل الإيفاء بدفع الرواتب وتأمين الأمن وتقديم الدعم للسكان في مجالات الصحة والتعليم، وصعوبة تأمين الحد الأدنى من الأمن الغذائي لعامة السكان في المناطق المختلفة.

نعتقد أن الصراع سيكون قويًا جدًا في سبيل الاستيلاء على الموارد العامة للدولة في المستقبل القريب ،في حال عدم التوصل لوقف دائم للحرب وإحلال السلام وجلوس الخصوم على طاولة المباحثات للإتفاق على مستقبل البلاد وتوزيع عادل للثروات.

إن التوزيع العادل للثروات هو أشد مجالات الحرب والسلام صعوبة في مستقبل البلاد ، وسوف يأخذ وقتًا وجهدًا كبيرًا لإحلال السلام والإتفاق على توزيع الثروة في البلاد مع مراعاة للأسس الجغرافية والتاريخية.

إن أكبر مجالات الاضطراب في المستقبل هو مجال استغلال واستخدام الثروات، حيث تتوزع بشكل غير متناسب مع عدد السكان، فالثروات توجد في مناطق فقيرة السكان ، وفي ذات الوقت فإن أكثر السكان ينتشرون في مناطق فقيرة من الموارد، وهذه من الحظوظ السيئة التي لا تساعد على بناء مستقبل يسوده الأمن والسلام والعدل والتنمية المستدامة.

رابطة الاقتصاديين
ECONOMISTS ASSOCIATION
شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

دور الدبلوماسية الاقتصادية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

أ. هلال عبدالله عبدالرب.

مثلت القوة العسكرية الخيار المتقدم على بقية الخيارات الأخرى بغية تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول ، وقد تماهى وتماحى هذا الخيار على الدوام ، مع النتائج الكارثية، بل المأساوية الناجمة عن استخدامه ، مما دفع الدول للبحث عن بدائل أخرى تجنبها الخراب والدمار الذي يمكن أن يترتب من جراء استخدام القوة العسكرية ، لذا سعت الدول جاهدة إلى عقلنة أهداف ومبتغيات سياساتها الخارجية ، بما يجنبها خسائر كبيرة قد لا يكون بوسعها القدرة على تحملها، وتماشيًا مع هذه الحقيقة أنشغل الفكر الإستراتيجي ، وبصورة أكثر وضوحا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، في البحث عن وسائل وأدوات أكثر عقلانية ، وأوسع قبولا - من القوة العسكرية - سواء على مستوى توظيفها ، أم على مستوى النتائج المتحققة منها ، ونتج عن ذلك الانشغال الفكري شغر القوة الاقتصادية كقوة ناعمة بديلا عن القوة العسكرية الصلبة ، إذ أصبح ليس بالضرورة تحقيق الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية بتوظيف الجيوش في الميدان واستخدام المعدات العسكرية بمختلف صنوفها القتالية، بل يمكن تحقيق تلك الغايات والمبتغيات دون ذلك ، من خلال استخدام العتاد الاقتصادي وبواسطة قواعد اشتباك - تختلف تماما عن قواعد الاشتباك المتبعة في ساحات المعارك وميادين القتال - تلك القواعد شبكتها الدبلوماسية الاقتصادية بشكليها الترغيبي والترهيبي ،إلا أن تحول الدول الكبرى نحو هذا السلاح الاقتصادي لايعني تحول الأهداف المقصودة من جراء استخدام الخيار العسكري من قبل ، وإنما هي مرحلة جديدة من الهيمنة تدار بأساليب وأدوات جديدة تلائم الواقع معتبرة بما وقع جراء اعتماد الخيار الصلب ، لذا فقد أضحى العتاد الاقتصادي سلاحًا فعالا لتوجيه صوب ماتصبوا إليه الدول لاسيما الثقيلة منها التي تمتلك سلاحًا اقتصاديًا ثقيلا أحسن استغلاله ، لدرجة إنه يستغل مثيله في دول أخرى لا تحسن استغلاله، وهذا ما أدى إلى بروز علاقات اقتصادية رأسية غير متكافئة لصالح طرف دون الآخر، فتسييس الاقتصاد في العلاقات الدولية جعل من الدبلوماسية الاقتصادية للدول المتقدمة ورقة ضغط مهمة وأداة فاعلة لتنفيذ أهداف السياسات الخارجية في إطار علاقاتها الدولية ، أما بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية فدورها ضعيف غير ملموس ولا تخدم ذاتها كثيرا، وباتت تلك الدول في إطارعلاقاتها الدولية مع الدول المتقدمة مجرد قنوات للدول المتقدمة للحصول على المورد الاقتصادي والمراد السياسي .لقد شكلت الدبلوماسية الاقتصادية بشكليها الاقتصاديين الرئيسيين إحدى أهم الأدوات التي تلعب دورا هاما في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول لاسيما الدول ذات الثقلين الاقتصادي والسياسي ، وقد كان للدبلوماسية الاقتصادية بشكلها الترغيبي المتمثل في تقديم المساعدات الاقتصادية دورًا أكثر وضوحًا في النظام الدولي الثنائي أي قبل انهيار الإتحاد السوفيتي ، حيث كانت القوتين العظميين آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي تتسابقان على تقديم المساعدات الخارجية سواء على شكل نقدي ، أوعيني ، أو فني، أوعلى شكل دعم سياسي دبلوماسي لهذه الدولة أو تلك وذلك لضمان جذب أكبرعدد ممكن من دول العالم إلى صف أحد المعسكرين ، أما بالنسبة لدورالشق الترهيبي الإرغامي للدبلوماسية الاقتصادية المجسد بفرض عقوبات اقتصادية فيمكن وصفه خلال تلك الفترة وإلى ماقبل انهيار الإتحاد السوفيتي بدور ضعيف المفعول ، وذلك بسبب سعي بل رغبة أي من القطبيين الأبرزين في إفشال وإبطال مفعول تلك السياسة الترهيبية التي يفرضها القطب الاخر، ومع زوال الإتحاد السوفيتي أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية بالغة التأثير على المسرح العالمي ، لكونها القوى العظمى التي باتت تنفرد بزعامة العالم ، وأصبحت دبلوماسيتها الترهيبية أبلغ أثرًا من تلك الترغيبية وأصبح مفعولها ساري التأثير، وباتت الولايات المتحدة تحتفظ تدريجيًا بالجزرة وترفع العصا عاليًا ،حيث أصبح بمقدورها أن تمارس دبلوماسية

ترهيبية بشكل أكثر فاعلية من أي وقت مضى، أكان بشكل انفرادي ، أو عبر كيانات وهيئات ذات طابع دولي ، ولا تستطيع الدول المستهدفة بالعقوبات الاقتصادية طلب العون من القطب المنافس الذي تفكك ، وقد أثبت الواقع فاعلية هذه القوة الاقتصادية ، حيث تبين إنه من امتلك الاقتصاد وأحسن استغلاله امتلك زمام القوة بكل ماتحمله مقومات معنى الكلمة.

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس سياسة الجزرة والعصا في دبلوماسيتها الاقتصادية في سبيل تحقيق غايات ومبتغيات سياساتها الخارجية وتعزيز أمنها القومي ، ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قوة كبرى وزعيمة العالم ، فإن حدود أمنها القومي يشمل كل دول العالم تقريبا، فسياسة الجزرة تستخدمها لإغراء دول أخرى من خلال تزويدها بالمساعدات الاقتصادية لكسب تأييدها السياسي ، والاستفادة منها كمصدر لمدخلات الإنتاج الأمريكي وسوقًا لتصريف مخرجات الإنتاج، فضلا عن تحقيق تبعية اقتصادية وسياسية تمهيدًا لتبعية مطلقة ، أما سياسة العصا فهي سياسة قسرية أداتها العقوبات الاقتصادية وتستخدم كوسيلة لإخضاع وتركيع الدول المناهضة المعارضة لتصورات السياسة الخارجية الأمريكية ، وكلا السياستين تبررالولايات المتحدة الأمريكية استخدامهما بمبررات وحجج متعددة ، أكدت الكثير من التجارب والدراسات حقيقة زيف أغلبها، فمثلا تقدم المساعدات الاقتصادية بغطاء تنموي أو إنساني ، وإن كان يتحقق بعض ذلك للدول النامية، إلا أن التكلفة السياسية تتفوق وتطغي على غيرها، كما تقدم بذرائع نشر الديمقراطية وتعزيز الحرية ، وإرساء قواعد العدالة وغيرها الكثير، بيد إن المتتبع لمسار تلك المساعدات المقدمة للدول النامية يجد أغلبها كانت موجهة لأنظمة قمعية لا تؤمن بالعدالة وتكبل الحريات، بينما تفرض العقوبات الاقتصادية بذريعة انتهاك الدولة المستهدفة بالعقوبة لحقوق الإنسان أو دعمها للإرهاب وتهديدها للأمن والسلم الدوليين ، إلا أن قيام الولايات المتحدة بمد يد العون للكيان الصهيوني الذي يمارس انتهاكات مفرطة لحقوق الإنسان العربي دمًا وأرضًا وعرضًا يؤكد عكس ذلك الشعار ، فتلك حجج ومبررات تحاول الولايات المتحدة استثمارها وتوظيفها بقصد تنفيذ ما تطمح إليه سياستها الخارجية ، إلا إنه لايمكن نكران مساهمة الدبلوماسبة العقابية في حفظ الأمن والسلم الدوليين في بعض مراتها، وتستهدف الولايات المتحدة بدبلوماسيتها الاقتصادية الدول التي يمكن أن تعزز لها وجودها العالمي ، وتضمن مكانتها اقتصاديًا وسياسيًا كقوة عظمى ، كدول منطقة الشرق الأوسط المنطقة الجيواستراتيجية والجيوسياسية،والتي تتمتع بمقومات وفيرة حيث خزان الطاقة العالمي ، وسوق الاستهلاك الواسع ، وحيث مصالح حليفها المدلل الكيان الإسرائيلي ،وقد شكل الموقع الهام لهذه المنطقة عبر التاريخ بؤرة إستراتيجية مابين الإمبراطوريات وأصبح الإستيلاء عليها عنوانا للنفوذ العالمي.

أسمنت الوطنية أقوى

قوة 42.5 لكافة الاستخدامات

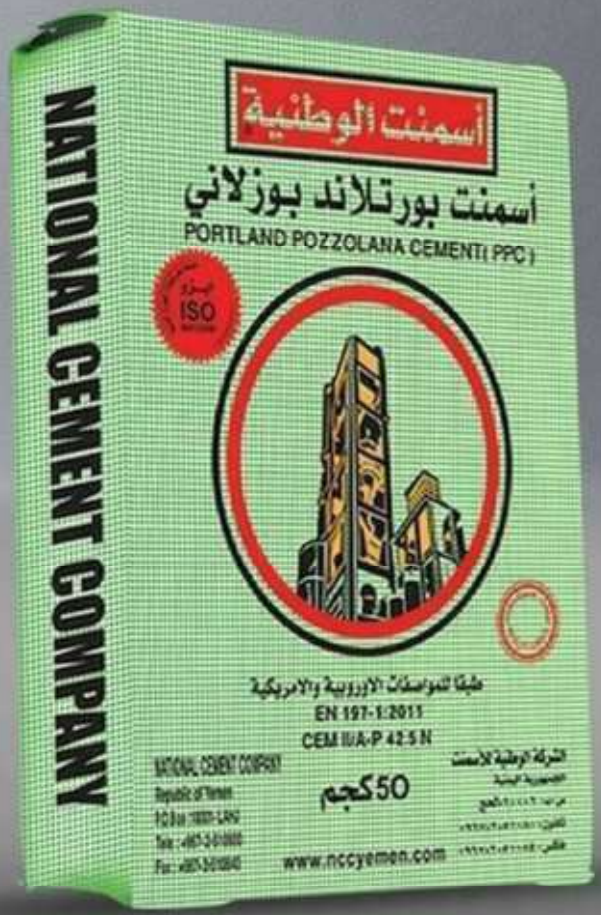

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

شهادة الجودة العالمية ISO 9001:2015

أسمنت الوطنية®

شريك البناء والتنمية NCC

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

تجارب ناجحة
رواندا الأمل المنبعث من ركام الحروب

د. سامي محمد قاسم

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

رواندا، رسميًا: جمهورية رواندا، تعد واحدة من أصغر البلدان في البر الرئيسي الأفريقي، وعاصمتها هي كيغالي. تقع رواندا والتي تعني باللغة المحلية بلد الألف تل في شرق وسط أفريقيا، مباشرة إلى الجنوب من خط الإستواء بين خطي عرض ١,٤ درجة و٢,٥١ درجة جنوبًا ، وخطي طول ٢٨,٦٣ درجة و٣٠,٥٤ درجة شرقا، وتبلغ مساحتها ٢٦٣٣٨ كيلومترًا مربعًا وتحدّها أوغندا شمالاً، وتنزانيا شرقًا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية غربًا ، وبوروندي جنوبًا، وهي دولة غير ساحليّة تبعد ١٢٠٠ كيلومتر عن المحيط الهندي و٢٠٠٠ كيلومتر عن المحيط الأطلسي. وتشكّل رواندا جزءًا من مرتفعات شرق ووسط أفريقيا وتتميّز بتضاريس جبليّة يبلغ متوسّط ارتفاعها ١٧٠٠ متر.
ونظرًا لارتفاعها تتمتّع رواندا بمناخ معتدل شبه استوائي ويبلغ متوسّط درجة الحرارة السنوية ١٨. ٥ درجة مئوية. ويبلغ متوسّط الأمطار السنويّة ١٢٥٠مليمتر.
توجد في رواندا شبكة كثيفة من الأنهار والجداول. وتتضمن الموارد المائية ايضًا العديد من البحيرات المحاطة بالأراضي الرّطبة، وقد انحسرت مساحة الغابات بالأساس بسبب إزالة الأحراج من أجل توسيع نطاق المشروعات الزراعية وأدى ذلك عمومًا إلى ظهور النباتات الاستوائية مع بقاء مساحات قليلة وصغيرة من الغابات الطبيعية (تمثّل ٧ في المائة من البلد) على الخط الفاصل الكونغو - النيل ومنحدرات سلسلة البراكين.
وتنقسم رواندا إلى أربع محافظات جغرافية: الشمال، والشرق، والجنوب، والغرب، ومدينة كيغالي. كما تنقسم المحافظات إلى ثلاثين مقاطعة، و٤١٦ قطاعاً، و٢١٤٨ خلية، و١٤٧٨٣ قرية، ويعدّ التقسيم الإداري للبلد جزءًا من عملية الانتقال إلى اللامركزية التي بدأت في عام ٢٠٠٠. ويُراد من عملية الانتقال إلى اللامركزية ضمان امتلاك السّكان المحليّين للسّلطات السّياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة والتّنظيمية والإداريّة والتّقنية. وقد اعتمدت رواندا سياسة الانتقال إلى اللامركزية لأول مرة في أيار/مايو ٢٠٠٠، وصيغت هذه السياسة على إثر إجراء سلسلة من المشاورات على مستوى الرئاسة في قرية أوروغويرو في الفترة الممتدة من أيار/مايو ١٩٩٨ إلى آذار/مارس ١٩٩٩ وعدد من جلسات الحوار مع المواطنين والمشاورات مع الخبراء.
وأضحت اللامركزية منذ عام ٢٠٠٠، سياسة أساسية لحكومة رواندا للترويج للحوكمة الرشيدة، وتقديم الخدمات، وتحقيق التنمية الوطنيّة. وقد تطوّر الإطار القانوني المتعلّق بعملية الانتقال إلى اللامركزية بصورة تدريجية من أجل تمكين الحكومات المحليّة. وينصّ الدستور على مبادئ واضحة تتعلق باللامركزية. وتحدّد قوانين إداريّة وقطاعيّة معيّنة معايير التفاصيل المؤسسية بما في ذلك الهياكل الأساسية والإجراءات وجوانب المساءلة وسبل الانتصاف فضلاً عن سلسلة من النظم والمبادئ التوجيهية وغيرها من الأدوات العملية لتوجيه عملية إعمال اللاّمركزية على جميع المستويات ودعمها.( )
كشف تعداد السّكان والمساكن الرابع الذي أجري في آب/أغسطس ٢٠١٢، أن إجمالي سكّان رواندا بلغ في تلك السنة ١٠٥١٥ ٩٧٣ نسمة.

يشكل الشباب نسبة كبيرة من عدد السكان وغالبيتهم من الريف. ينحدر الروانديون من مجموعة ثقافية ولغوية واحدة، وهي مجموعة بانياروندا. ومع ذلك، يوجد ضمن هذه المجموعة ثلاث مجموعات فرعية: الهوتو والتوتسي والتوا. التوا هم أقزام يعيشون في الغابات وغالبًا ما يُعتبرون من نسل السكان الأوائل لرواندا.
يختلف العلماء حول أصول الهوتو والتوتسي والاختلافات بينهم ، يعتقد البعض أن الاختلافات مشتقة من طبقات اجتماعية سابقة داخل شعب واحد، بينما يعتقد البعض الآخر أن الهوتو والتوتسي وصلوا إلى البلاد بشكل منفصل ومن مواقع مختلفة. يعتنق معظم سكان البلاد الديانة المسيحية. اللغة الرئيسية هي كينيارواندا، التي يتحدث بها معظم الروانديين، مع استخدام الإنجليزية والفرنسية كلغات رسمية إضافية.
دولة رواندا ذات السيادة لديها نظام حكم رئاسي. الرئيس هو بول كاغامه من الجبهة الوطنية الرواندية (آر بي إف)، والذي خدم بشكل مستمر منذ عام ٢٠٠٠. واليوم، تمتلك رواندا مستويات منخفضة من الفساد مقارنة بالدول المجاورة.

صراع دموي على السلطة:

استعمرت ألمانيا رواندا في عام ١٨٨٤ كجزء من شرق أفريقيا الألمانية، تلتها بلجيكا التي غزت البلاد في عام ١٩١٦ خلال الحرب العالمية الأولى. وحكمت كلتا الدولتين الأوروبيتين من خلال الملوك وأرستا سياسة مؤيدة للتوتسي. ثار سكان الهوتو في عام ١٩٥٩، ذبحوا العديد

---

(١) المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

من التوتسي وأسسوا في نهاية المطاف جمهورية مستقلة يهيمن عليها الهوتو في عام ١٩٦٢. شهد الانقلاب العسكري عام ١٩٧٣ تغييرًا في القيادة، لكن السياسة المؤيدة للهوتو بقيت قائمة. شنت الجبهة الوطنية الرواندية التي يقودها التوتسي حربًا أهلية في عام ١٩٩٠. وقُتل رئيسا رواندا وبوروندي -كلاهما من الهوتو- عندما أسقطت طائرتهما في ٦ أبريل ١٩٩٤. واندلعت التوترات الاجتماعية في الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ التي أعقبت ذلك. قتل المتطرفون ما يقدر بنحو ٥٠٠,٠٠٠ - ١,٠٠٠,٠٠٠ من التوتسي والمعتدلين الهوتو. أنهت الجبهة الوطنية الرواندية الإبادة الجماعية بانتصار عسكري.
لاذ المسؤولون الحكوميون والجنود والمليشيات الذي شاركوا في جريمة الإبادة الجماعية بالفرار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثم إلى زمبابوي، آخذين معهم ١,٤ مليونًا من المدنيين، أغلبهم من الهوتو الذين أبلغوا بأن الجبهة الوطنية الرواندية سوف تقتلهم. وقضى الآلاف نحبهم من الأمراض المنقولة بالمياه. واستخدمت المخيمات أيضاً من قِبل جنود الحكومة الرواندية السابقة لإعادة تسليح وتنظيم عمليات لغزو رواندا.
وكانت تلك الهجمات أحد العوامل التي أدت إلى نشوب الحرب بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ١٩٩٦. وظلت القوات الرواندية السابقة تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية( )

نهضة تنموية تثير الإعجاب:

عانى الاقتصاد النامي في رواندا بشدة في أعقاب الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، لكنه تعزز منذ ذلك الحين.
ويستند الاقتصاد في معظمه إلى زراعة الكفاف. تعد القهوة والشاي المواد الرئيسية للتصدير. السياحة قطاع سريع النمو وهو الآن أكبر مصدر للعملات الأجنبية في البلاد.
عانى اقتصاد رواندا بشدة خلال الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، مع خسائر في الأرواح على نطاق واسع، وفشل في الحفاظ على البنية التحتية، بالإضافة إلى النهب، وإهمال المحاصيل

---

(٢) برنامج التوعية المعني بالإبادة الجماعية ضد التوتسي لعام ١٩٩٤ في رواندا والأمم المتحدة https://www.un.org/

استثمرت الحكومة الرواندية العنصر البشري خصوصا النساء، فبعد أن كانت المرأة الرواندية على هامش المجتمع بلا حقوق سياسية تحولت إلى المركز بعدما أضحت تمثل ٧٠٪ من السكان (على اعتبار أن معظم ضحايا المجازر كانوا من الرجال).

يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بي بي بي) بنحو ٢٤٤٤ دولارا في عام ٢٠١٩، مقارنة بـ ٤١٦ دولارا في عام ١٩٩٤. تشمل أسواق التصدير الرئيسية الصين وألمانيا والولايات المتحدة. يدار الاقتصاد من قبل البنك الوطني المركزي لرواندا والعملة هي الفرنك الرواندي ،في ديسمبر ٢٠١٩، كان سعر الصرف ٩١٠ فرنك لكل دولار أمريكي.

قال موقع "انترناشيونال بوليسي دايجست": إن رواندا تمثل نموذجا مثاليا لاقتصاد التأثير ينبغي أن تحتذيه الدول النامية، مبينة أن العقد الماضي شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي هناك بمعدل ٨٪ سنويا.

وبحسب مقال لـ"لينكولن نجابويسونجا"، فإن "البلاد حصدت عددا كبيرا من الألقاب المرموقة على النطاق العالمي، وكثيرا ما سجلت أعلى الدرجات في مقاييس الأداء الاقتصادي مثل أقل البلدان فسادا، وفي سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وكفاءة الحكومة وغيرها".

ونوه الكاتب بأن هذا النمو الاقتصادي لم يكن فقط على مستوى رأس المال، مضيفا: "لكن البلاد كانت تتطور بشكل كلي، وتتجاوز العديد من أهداف التنمية المستدامة".

وأردف بقوله: "تتحدث الإحصاءات عن نفسها: انخفض معدل الفقر بنسبة ٤٠ ٪ في السنوات الـ ٢٥ الماضية، والرعاية الصحية الشاملة تغطي ٨٠ ٪ من السكان، و٩٠ ٪ من السكان لديهم إمكانية الوصول إلى خدمات التمويل، وأكثر من ذلك".

ومضى يقول: "كدولة وصلت إلى الحضيض قبل ٢٥ عاما، فإن هذا النوع من التحول استثنائي للغاية".

دعونا نلقي نظرة على بعض سياسات رواندا الاقتصادية.

مجلس التنمية الرواندي (RDB)، هو مؤسسة أنشأتها الحكومة الرواندية لمهمة التتبع السريع للتنمية الاقتصادية هناك من خلال تمكين نمو القطاع الخاص".

وعندما يتعلق الأمر بالتنمية من خلال الأعمال التجارية، تدرس المؤسسة أداء كل قطاع مؤهل للاستثمار مثل الطاقة، والرعاية الصحية والتعليم، والتصنيع، والسياحة وغيرها.

ثم تقدم دراسة موجزة للسوق حول هذه القطاعات، بما في ذلك الفرص الاستثمارية وكيف يمكن للمستثمرين ورجال الأعمال استخدامها، وكذلك مختلف الحوافز المالية وغير المالية المتاحة لهم.

فيما يتعلق بالحوافز، فإن جهود البلد لجذب استثمارات كبيرة لا مثيل لها".

على سبيل المثال لا الحصر، تقدم الدولة الإعفاء الضريبي لمدة ٧ سنوات للشركات التي تكون مستعدة للاستثمار في القطاعات المذكورة أعلاه، وضريبة صفرية على دخل الشركات التي تقيم مكاتبها الإقليمية في رواندا، و١٥٪ ضريبة على الدخل للشركات الأخرى، وإعفاء من الضريبة لمدة ٥ سنوات لمؤسسات التمويل الصغير وغيرها الكثير، نظرا لأنها تفي بالمتطلبات.

أن أحد التدابير المهمة التي يجب على الدول النامية إتخاذها من أجل تحقيق التنمية المستدامة يتمثل في بناء الاعتماد على الذات والمشاركة في الصفقات غير الاستغلالية والتجارة العادلة، ويشمل ذلك تطوير صناعات التصنيع المحلية (حتى عندما يعني ذلك البدء من الصفر) وكذلك تنفيذ سياسات حمائية.

"مثال على ذلك، مبادرة صنع في رواندا، وهي سياسة وضعت لتشجيع صناعة النسيج المحلية. كان أحد أجزائها الرئيسية فرض حظر تام على واردات الملابس المستعملة، وهو الأمر الذي تم

ولم يحدث ذلك بمعزل عن الإهتمام بتطوير التعليم في البلد، فقد عمدت رواندا على تغيير لغة التدريس في المقررات التعليمية من الفرنسية إلى الإنجليزية، وفرض مدة دنيا إلزامية حددت في ١٢ سنة من التعليم المجاني، واستبدل نظام تقييم المدرسين من الأقدمية نحو معيار نسبة النجاح، وأقر ميزانية مستمرة في ميزانية التعليم فبعد أن كانت ١٧٪ عام ٢٠١٣، أصبحت ٢٢٪ عام ٢٠١٨.ومن المتوقع أن تصل إلى ٢٥٪ في ٢٠٢٠م. ( )

كما إن النهضة الاقتصادية تعززت بالثورة الزراعية، خصوصا زراعة وتصدير الشاي والبن الذين يشكلان أساس الاقتصاد الرواندي ،مع ظهور التعاونيات الزراعية التي كانت بمنزلة حل لمشكلة إيجاد فرص عمل للناجين من الإبادة وعززتها الحكومة بتوفير قروض ميسرة للمزارعين لتظهر النتائج بعد سنوات قليلة فقط حيث ارتفع إنتاج القوة من ٣٠ ألف طن إلى ١٥ مليون طن.

وقد تطور الناتج المحلي عشرة أضعاف خلال ال ١٣ سنة الماضية فبعد أن كان لا يتجاوز ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٤م أصبح ٩,١٤ مليار دولار ٢٠١٧م.

كما تم تعديل القوانين لجذب الاستثمارات فلا يتطلب الأمر أكثر من خمس ساعات فقط لإنشاء شركة جديدة، كما تعد عاصمة البلاد كيغالي واحدة من أنظف مدن العالم، ولا نستغرب ذلك، ففي السبت الأخير من كل شهر يخرج جميع سكان العاصمة لتنظيف شوارع مدينتهم.

فأصبحت رواندا بحق تجربة حية على كيفية التغلب على الصراعات والكراهية والتحول إلى ايقونة النمو المتوازن والتعاون المجتمعي، فلا مستحيل مع الإرادة.

---

(١) المعجزة- جريدة الاقتصادية ، الرواندية درس بليغ في نهضة الأمم، محمد طيفوري ١١مارس ٢٠١٩

اكتشف كل مميزات
تطبيق القطيبي موبايل

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

JETZT BEI Google play

حمل التطبيق من متجر جوجل

ALQUTAIBI EXCHANGE CO.

الإدارة العامة - عدن - المنصورة - شارع القطيبي - الرقم المجاني : 8000393

alquteibiexchange@gmail.com

www.alqutaibiexchange.com